# عولمة الشركات المتعددة الجنسيات دعم أم هيمنة على الدول النامية

إعداد

د/ منى السيد عادل عبد الشافى عمار
دكتوراه القانون التجارى

## ملخص البحث

تلاحظ خلال السنوات القليلة الماضية سعي الدول النامية الدؤوب إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلي أراضيها الوطنية من خلال منح الشركات الدولية- والمعروفة بالشركات متعددة الجنسيات –العديد من الحوافز الاستثمارية(١)، دون أن تضع هذه الشركات موضع الدراسة المتأنية قبل اللجوء إليها كسبيل لمساعدتها على التنمية ودعم الاقتصاد الوطني خاصة مع ما ينتاب شعوب هذه الدول من شعور الخوف والحذر منها باعتبارها تجسيدا للاستعمار الأجنبي لها وشكل مستحدث له، فما عانت منه بالماضي بقى عالق في الذاكرة دون محو أو تغيير، خاصة وأن هذا النوع من الشركات غالباً ما ينشأ على أراضيها وبأموالها ، وهو ما نتج عنه تصادم وعدم توافق بين القيادة والشعب – في الدول النامية- حول جدوى استثمار هذه الشركات على أراضيها خاصة مع فقد حكومات الدول النامية القدرة علي تبرير استعانتها بهذه الشركات دون البحث عن سبل أو مكنات أخرى يمكن الارتكان إليها في سبيل حل ما يواجهها من مشاكل اقتصادية أو اجتماعية ، ولعل ذلك مرجعه عدم امتلاك هذه الدول للدراسات الكافية حول هذا النوع من الشركات بما يمكنها من الاستفادة المثلي منها دون أن يكون نتاج الاستعانة بها هو إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني، لذا كان لزام على الدول النامية دراسة هذه الشركات وتأثير علي الاقتصاديات الوطنية، بما يمكنها من الوقوف علي مدى اعتبار الشركات المتعددة الجنسيات وسيلة للهيمنة أو لدعم الدول النامية وسبل الاستفادة منها للوصول إلى الدعم المنشود .

(١) حول الشركة من حيث العقد وشخصيتها الاعتبارية وأنواعها يرجي مراجعة : د/ ابراهيم سيد أحمد ، العقود والشركات التجارية ، دار الجامعة الجديدة ، الطبعة الاولي ، ١٩٩٩، ص ١١٣ وما بعدها . وكذا انظر : د/ عبدالحميد الشواربي ، موسوعة الشركات التجارية (شركات الاشخاص والأموال والاستثمار) ، المركز القمي للاصدارات القانونية ، الطبعة الثانية ، ٢٠١٥ ، ص ٤١ ومابعدها .

## Abstract

**Over the past few years, it is noted that developing countries have been relentlessly seeking to attract foreign direct investment to their national territories by granting international companies - known as multinational companies - many investment incentives, without putting these companies under careful study before resorting to them as a way to help them develop and support the economy. patriotism, especially with the feeling of fear and wariness of the peoples of these countries, as they are an embodiment of foreign colonialism and a new form of it , Which resulted in a clash and a lack of consensus between the leadership and the people about the feasibility of investing these companies on their lands, especially with the governments of developing countries losing the ability to justify their use of these companies, especially with these countries not having sufficient studies on this type of companies to enable them to benefit optimally. Of them without the product of using them being pure damage to the national economy, so it was necessary for countries to study these companies because of their impact on national economies to determine the extent to which these companies seek to achieve hegemony over the host economies, or do they aim to provide appropriate support to help the economies of the country hostess**

## المقدمة :

لعل سعي الشركات المتعددة الجنسيات للانتشار في ربوع المعمورة لم يكن وليدا اليوم، بل كانت نتاج بحث الاقتصاد العالمي عن اقتصاديات جديدة لاختراقها لينزع عن عباءته النطاق المحلي بحثاً عن العالمية ، والذي رأى فيها المستثمر الوطني سبيله نحو التوسع والانتشار، وهو ما صادف رغبة المجتمع الاقتصادي العالمي في البحث عن أسواق جديدة وما صحبه من رغبة في تطبيق ما يعرف بتحرير التجارة العالمية، ليظهر مصطلح التجارة الدولية، والتي ساعدت علي إنشاء أسواق جديدة لمنتجات ظلت طويلاً حبيسة الأسواق المحلية ، لتكون الشرارة الأولى التي بدأ المجتمع الدولي من خلالها البحث عن وضع نصوص قانونية دولية ووطنية تساعد هذه الشركات على مباشرة أعماله وفقاً لإطار قانوني داخل الدول والأسواق الدولية(١)، ليظهر ما يعرف بالشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها أحدى أهم آليات التجارة الدولية(٢) .

---

(١) انظر : د/ سرمد كوكب الجميل ، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية ، التحديات والخيارات ، مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل ،٢٠٠٣، ص ٦١ و مابعدها .

(٢) تتعدد نماذج الشركات متعددة الجنسيات بين :

١- مركزية : في النموذج المركزي ، أقامت الشركات مقرًا تنفيذيًا في بلدها الأم ، ثم قامت ببناء العديد من المصانع ومنشآت الإنتاج في بلدان أخرى،و أهم ميزة لها هي القدرة على تجنب الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد والاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج .

٢- الإقليمية : ينص النموذج الإقليمي على أن الشركة تحتفظ بمقرها الرئيسي في دولة واحدة تشرف على مجموعة من المكاتب الموجودة في بلدان أخرى .على عكس النموذج المركزي ، يشتمل النموذج الإقليمي على الشركات الفرعية والشركات التابعة التي تقدم جميعها تقارير إلى المقر الرئيسي .

٣- متعدد الجنسيات ، تعمل الشركة الأم في البلد الأم وتؤسس شركات تابعة في بلدان مختلفة .الفرق هو أن الشركات التابعة والشركات التابعة أكثر استقلالية في عملياتها . انظر:

CFI,What is a Multinational Corporation (MNC)? , 2021 , https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/strategy/multinational-corporation/

لذا تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بقوة تأثير علي الساحتين الدولية والوطنية، نظراً لما تتمتع به من نفوذ اقتصادي ومالي ذات تأثير اجتماعي وسياسي على الدول المضيفة وخاصة النامية ، ولعل ذلك هو ما يظهر جلياً من انتشار هذه الشركات حول العالم ليبلغ عددها حوالي ٦٥ الف شركة حول العالم يتبعها ما يزيد عن ٨٥٠ مقر وفروعً بما يمنحها فرصة السيطرة على نحو نصف أسواق التجارة العالمية(١)، وهو ما قد يمنح الدول المتقدمة المالكة لهذا النوع من الشركات فرصة الاستعانة بها لممارسة الضغط على حكومات الدول المعارضة لسياستها أو النامية على حد سواء، لدفع هذه الدول إلى تبني موقف معين أو التخلي عن بعض سياستها خاصة وأن هذه الشركات تمتلك القوة الاقتصادية والسياسية التي تمكنها من التحكم في إدارة شئون بعض الدول داخلية لتوجه الدول كيفما شاءت لتقود دفة السفينة، وهو ما تعاني منه الدول النامية والمتقدمة علي حد سواء،إلا أن تأثيرها يظهر جلي علي الدول النامية التي كثيراً ما تمتلك حكومات هشة وضعيفة بما يمنحها – الشركات المتعددة الجنسيات - فرصة الهيمنة والسيطرة على الدول وشركاتها الوطنية، ليخلف أضراراً اقتصادية تلحق بالدول المستضيفة علي المستويين القريب والبعيد ، وهو ما قد يقود اقتصادها إلي حافة الهاوية أو الإنزلاق بها نحو واد سحيق .

علي أن الهيمنة التي تسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحقيقها من وراء الاستثمار بالدول المضيفة ليس هي الوجه الوحيد التي تمتلكه تلك الاستثمارات بل قد تملك هذه الشركات الحل السحري للعديد من المشاكل التي تواجه الدول المضيفة – خاصة النامية – إذا ما أحسنت الدول المضيفة استغلال هذه الفرصة الثمينة للاستعانة

(١) انظر د / أحمد عبدالعزيز ، د/ جاسم زكريا ، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد الخامس والثمانون / ٢٠١٠ ، العراق ، ص ١٢٣ .

بها في سبيل إنعاش اقتصادها والعمل على حلها ومن أهمها البطالة، إذ غالب ما تستعين الشركات المتعددة الجنسيات بالعمالة الوطنية بعد تدريبها على ما تمتلكه من تكنولوجيا يتم نقلها بمعرفة الشركة إلى الدولة المضيفة، وهو ما يساعدها علي إثقال العمال بالخبرات التي تفتقر إليها ، إلى جانب إنعاش اقتصادها الوطني من خلال ضخ العملة الأجنبية بالأسواق الوطنية ، فعلى الرغم من تعدد الإيجابيات التي تحملها الشركات المتعددة الجنسيات بين جنباتها عند ولوج الاستثمار بالدول النامية، إلا أن وجهات النظر قد اختلفت حول مدى جدارتها في تقديم يد العون للدول من عدمه، لذا تعالت الأصوات المنادية بأفضلية عدم الاعتماد عليها في مساعدة الدول النامية على النهوض مع الاكتفاء بالجهود الوطنية -التي قد تطول أفضل من الإسراع في اللجوء إلى هذه الشركات - ،وذلك تأسيساً على أن هذا النهوض يعد نهوضاً وهمي سرعان ما يتحول إلى كارثة على الاقتصاد الوطني خاصة حال الانسحاب المفاجئ لاستثمارات الشركات المتعددة الجنسيات من الدولة النامية نتيجة حدوث اضطرابات سياسية أو اقتصادية في الدولة المضيفة لتترك الاقتصاد الوطني خاويا علي عروشه .

لذا يجب على الدول النامية البحث جيداً في مدى ملاءمة الاستعانة بالشركات المتعددة الجنسيات من عدمه لمساعدتها على النهوض باقتصادها أو جعلها مهبطًا لاستثماراتها من خلال ما تمنحه لهذا النوع من الشركات من حوافز أو تسهيلات بعد وضعها موضع الدراسة المتأنية ومدى تأثيرها على اقتصادها الوطني على المدى القريب أو البعيد ، وفق معايير تلتزم بها الشركات لحظر التدخل أو اتباع استراتيجيات مالية أو اقتصادية من شأنها التأثير علي الاقتصاد الوطني أو الحياة السياسية ، وهو ما من شأنه مساعدة الدول النامية علي تجنب أكثر التأثيرات خطورة على الدول النامية، ولتجني ثمار تعاونها مع هذا النوع من الشركات دون عناء لتخرج الدول النامية من هذا التعاون دون خسائر ودون أن تتكبد الخسائر وحدها حال فشلها في الحصول على

مغانم اللجوء إلى هذا النوع من الشركات، فإن فهم السياسات التي تحكم الاستراتيجية العالمية للشركات المتعددة الجنسيات تتمتع بتأثير هامة على حجم المكاسب التي تحصل عليها الدول النامية من العولمة، ووضع السياسات الاقتصادية اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (١) .

لذا كان من الضروري دراسة تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية للوقوف على مدى اعتبار هذا الاستثمار وسيلة لدعم الدول النامية أم وسيلة لفرض الهيمنة عليها اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا ليكمن ورائها رغبة الشركات المتعددة الجنسيات - وما تحمل جنسيتها من الدول المتقدمة- في التحكم والهيمنة على الدول النامية لتديرها كيفما يحقق مصلحتها دون منح الدول النامية فرصة إدارة شئونها وسياستها الداخلية دون تدخل أو معارضة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات أو دولها .

ولعل ذلك هو ما دفعنا إلى معالجة ودراسة الشركات المتعددة الجنسيات من حيث تأثيرها على الدول النامية بإعتباره دعمًا لاقتصادياتها أم أن باعثها هو الهيمنة ، وذلك في محاولة لتقديم تصور عام يساهم في تكوين الدول النامية لعقيدتها نحو الشركات المتعددة الجنسيات بما يمكنها من الاستفادة المثلى منها عند جذب استثمارات هذا النوع من الشركات ، لذا يكون من الضروري التعرف على ماهية الشركات المتعددة الجنسيات ودوافع اللجوء إليها مما يقودنا نحو الوقوف على مدى سعى هذه الشركات إلى الهيمنة على اقتصاديات الدول النامية (المبحث الثاني ) خاصة وأن الصورة

---

(١)- انظر :

Bilir(K), Chor (D)&Manova(K),Host-country financial development and multinational activity, May 2019 ,https://voxeu.org/article/host-country-financial-development-and-multinational-activity

المأخوذة عن هذه الشركات تحتاج إلى التصويب والإيضاح بالقدر الذي يؤكد على أن هذه الشركات قد تقدم يد العون للدول النامية واقتصادها الوطني من خلال مساعدتها على حل بعض المشكلات التي تواجهها ، ولعل من أهمها البطالة ( المبحث الأول )، وذلك في محاولة لتصويب الصورة الضبابية والمشوهة عنها بما يمكن الدول النامية من المفاضلة بين مزايا ومأخذ هذا النظام وسبل الاستفادة المثلى منه وفقًا لما يحقق مصالحها ، وبما يتوافق مع نظامها وقدراتها الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى فرض السيطرة والهيمنة عليها .

هدف البحث : يهدف البحث في هذا الموضوع إلى محاولة تقديم يد العون للدول النامية على فهم الشركات المتعددة الجنسيات بطريقة تساعدها على الاستفادة منها الاستفادة المثلى دون أن تقع في براثن الهيمنة على اقتصادها وحياتها السياسية بل والاجتماعية ، لتنشأ نوع من التوازن بين الحقوق والالتزامات المتبادلة بين هذا النوع من الشركات والدولة النامية ،وهو ما يمنح الدول النامية فرصة الاستفادة من استثمارات على أراضيها الوطنية مما يمنح فرصة إنعاش اقتصادها أو تقديم الدعم له .

إشكالية البحث :إذ كانت الشركات المتعددة الجنسيات تتمتع بانتشار بواسع بكافة ربوع المعمورة ، إلا أن تسارع الدول النامية ونهمها المتزايد حول جذب هذه الشركات إلى أراضيها الوطنية دون أن تضع لهذه الخطوة حساباتها التي لتغفل عنها الشركات المتعددة الجنسيات مستغلة في ذلك جهل الدول النامية ورغبتها في الإنعاش الاقتصاد والتنمية ، وهو ما دفعنا إلى طرح الإشكالية التالية: كيف للشركات المتعددة الجنسيات التأثير علي الدول النامية ؟ ، وهل هذا التأثير يعد دعما أم هيمنة عليها أم أنهما معا ؟ .

**منهج البحث :** عمدنا في هذا البحث إلى الاستعانة بالمنهج التحليلي والوصفي والمقارن ، فاستعنا بالمنهج الوصفي حينما تعرضنا للنصوص القانونية والمنهج التحليلي، حينما تعرضنا بالتحليل بهدف تحليل الوضع العام لهذا النوع من الشركات وللدول النامية .

**خطة البحث :** قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة مباحث ، تناولنا في البحث التمهيدي ماهية الشركات المتعددة الجنسيات ، كما تناولنا في المبحث الأول الشركات المتعددة الجنسيات كوسيلة دعم للدول النامية ، كما تناولنا في المبحث الثاني الشركات المتعددة الجنسيات كوسيلة هيمنة علي الدول النامية .لذا سنتناول من خلال ثلاث مباحث :

المبحث التمهيدي ماهية الشركات المتعددة الجنسيات .

المبحث الأول : الشركات المتعددة الجنسيات كوسيلة دعم للدول النامية .

المطلب الأول : دعم الشركات المتعددة الجنسيات المباشر للدول النامية.

المطلب الثاني : دعم الشركات المتعددة الجنسيات غيرالمباشر للدول النامية .

المبحث الثاني : الشركات المتعددة الجنسيات كوسيلة هيمنة علي الدول النامية .

المطلب الاول : هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على النواحي التجارية والاقتصادية للدول النامية .

المطلب الثاني : هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على النواحي غير الاقتصادية للدول النامية .

# المبحث التمهيدي

## ماهية الشركات المتعددة الجنسيات

لعل ما تتسم به الشركات المتعددة الجنسيات من عالمية نشاطها، هو ما جعلها الممول الرئيسي لقيام وتنامي فكرة العولمة وتعميق هذا المصطلح، ليصبح هو المصطلح شبه الأوحد عند الحديث عن التجارة الدولية (أولاً) ، ولعل ذلك مرجعه هو ما قدمته هذه الشركات للاقتصاد العالمي من مساعدة علي دمج الاقتصاديات المختلفة والمترامية الأطراف ليصبح الاقتصاد العالمي وحدةً واحدة ، من خلال تبادل وحدات معينة من موظفين وتكنولوجيا بشكل مباشر لنقل استثمارات الشركة بين فروعها، مما يساعد الدول علي إنعاش اقتصادها الوطني بطرق غير مباشرة ، لنشوء نوع من المنافسة بين الدول من أجل جذب المزيد من الشركات المتعددة الجنسيات إلى أراضيها الوطنية في محاولة منها لدفع عجلة اقتصادها الوطني خاصة مع ما قدمته الوسائل الإعلامية من ترويج لهذه الشركات باعتبارها وسيلة لدعم الدول المضيفة وخاصة النامية منها([1]) (ثانياً) .

### أولاً- تعريف الشركات المتعددة الجنسيات :

اكتسبت الشركات المتعددة الجنسيات أهمية خاصة لدى خبراء الاقتصاد والتجارة الدولية لما لها من أهمية في إرساء فكرة العولمة ، ولعل ذلك هو ما دفع بعض المنظمات الدولية المعنية بالتجارة الدولية والحياة الاقتصادية في الدول الأعضاء

(١) انظر: د/ جميل عبدالرحمان صابوني ، التهرب الضريبي الدولي للشركات عابرة القوميات ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراة ، جامعة عين شمس ،٢٠٠٥ ، ص١٠١ .

إلى التدخل بالمعالجة لوضع تعريفًا لهذا النوع من الشركات ، والذي اعتمدت في مجملها علي مجموعة من المعايير والضوابط أهمها المعيار الجغرافي بالإضافة إلى معياري الحجم والإدارة والتنظيم ، وهو ما تجل في التعريف الذي وضعته الأمم المتحدة،إذ وضعت تعريفاً مقترحا للشركات المتعددة الجنسيات بأنها :" كيان اقتصادي يزاول النشاط التجاري والتجارة والإنتاج عبر مختلف القارات في العالم وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملاً." كما عادت لتضع تعريفاً أكثر تعمقا لها بما يتسق مع متطلبات الحياة التجارية والاقتصادية وذلك ١٩٨٤ "إنها شركة (أ) تضم كيانات في بلدين أو أكثر بغض النظر عن الأشكال القانونية ومجالات نشاط هذه الكيانات ، (ب) التي تعمل في منطق النظام والقرارات التي تسمح بسياسات متماسكة واستراتيجية مشتركة، يقودها واحد أو أكثر من مراكز صنع القرار،(ج) التي ترتبط فيها الكيانات ارتباطًا وثيقًا، من خلال روابط العضوية أو غيرها ،أن واحدًا أو أكثر منهم يمكن أن يكون له تأثير كبير على أنشطة الآخرين ، ولا سيما من خلال تقاسم المعرفة والموارد والمسؤوليات([1]) .

كما تناولت المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان مجموعة من التعريفات للشركات المتعددة الجنسيات ([2])، حينما أعتبر"مصطلح "شركة عبر وطنية" يشير بشكل عام إلى شركة لها عمليات تجارية منتسبة في أكثر من بلد واحد،

---

(١)- انظر :

Micheal (Z) , Lee Remmers (H), La stratégie de l'entreprisemultinationale, traduit de l'anglais Par: Lutfalla Michel, Paris, France, 1973, P. 08 .

(٢)- انظر:

Draft Universal Human Rights Guidelines for Companies, Introduction, U.N. Doc.E/CN.4/Sub.2/2001/WG.2/WP.1 (2001).http://hrlibrary.umn.edu/links/draftguidelines-intro.html#_ftn54

كما أن هناك تعريفا أكثر تحديداً يعتبر المؤسسة شركة عبر وطنية إذا "كان لها حد أدنى معين من الحجم، إذا كانت تسيطر على مصانع الإنتاج أو الخدمات خارج دولتها الأصلية وإذا كانت تدمج هذه الخطط في إستراتيجية موحدة للشركات." شركة عبر وطنية باعتبارها "مجموعة من الشركات ذات الجنسيات المتنوعة التي تجمعها ملكية مشتركة وتستجيب لاستراتيجية إدارة مشتركة"، مصطلح شائع آخر هو "الشركات المتعددة الجنسيات"، والتي تشمل أيضًا كيانات غير مدمجة ، مثل الشراكات والمشروعات المشتركة " .

كما يعرف إعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن الشركات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية الشركات المتعددة الجنسيات على أنها تشمل "الشركات ، سواء كانت ملكية عامة أو مختلطة أو خاصة ، تمتلك أو تتحكم في الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات أو غيرها من المرافق خارج البلد. التي يستندون إليها ". كما ينص الإعلان على أن "... هذا الإعلان لا يتطلب تعريفاً قانونياً دقيقاً للشركات متعددة الجنسيات ؛ [لكن التعريف السابق] مصمم لتسهيل فهم الإعلان وليس تقديم مثل هذا التعريف. " ، وبالمثل تحدد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الشركات متعددة الجنسيات في إرشاداتها للمؤسسات متعددة الجنسيات "تتكون هذه [الشركات متعددة الجنسيات] عادة من شركات أو كيانات أخرى تأسست في أكثر من دولة وترتبط ببعضها البعض بحيث يمكنها تنسيق عملياتها بطرق مختلفة ، قد تكون الملكية خاصة أو حكومية أو مختلطة ".

كما عرفت مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك للشركات عبر الوطنية الشركات عبر الوطنية بأنها "مؤسسة، سواء كانت ملكية عامة أو خاصة أو مختلطة ، تضم كيانات في بلدين أو أكثر ، بغض النظر عن الشكل القانوني ومجالات نشاط هذه الكيانات، والتي تعمل بموجب نظام صنع القرار، الذي يسمح بسياسات متماسكة

واستراتيجية مشتركة من خلال واحد أو أكثر من مراكز صنع القرار ، حيث ترتبط الكيانات بشكل كبير،عن طريق الملكية أو غير ذلك، بحيث يمكن لواحد أو أكثر منها ممارسة تأثير كبير على أنشطة الآخرين ، وعلى وجه الخصوص ، مشاركة المعرفة والموارد والمسؤوليات مع الآخرين " (١) .

ونظراً لعدم معالجة التشريعات الوطنية لتعريف الشركات المتعددة الجنسيات بين جنبات نصوصها، فقد يسمح ذلك بتدخل الفقه ليدلو بدلوه لسد هذا العجز التشريعي، إذ عرفها البعض(٢) بأنها:" ذلك المشروع الذي يتركب من مجموعة وحدات فرعية ترتبط بالمركز الأصلي بعلاقات قانونية وتخضع لاستراتيجية اقتصادية عامة تتولى الاستثمار في مناطق جغرافية متعددة " ويؤخذ علي هذا التعريف أنه قد غلب المعيار الجغرافي عند وضع التعريف دون أن يسمح بإدخال المعايير الأخرى، كما عرفها البعض (٣) بأنها " كل شركة موجودة في الواقع تحت السيطرة الكلية أو الجزئية "، ويؤخذ علي هذا التعريف أنه قد تناول الشركة من حيث قدرتها علي إدارة الشركات التابعة لها فقط دون أن يتناول الجوانب المالية ومدى اعتبارها جزءا لا يتجزأ من الشركة الأم(٤) .

---

(١) انظر:

Draft Universal Human Rights Guidelines for Companies, Introduction, U.N. Doc.E/CN.4/Sub.2/2001/WG.2/WP.1 (2001 ),op.cit .

(٢) انظر : د/محسن شفيق، المشروع ذو القوميات المتعددة، مجلة القانون والاقتصاد، العددان الاول والثاني، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص٢٣٩

(٣) انظر: د/ أحمد رجب عبدالخالق قرشم ، الشركات الدولية ذات النشاط وأثرها في تطوير الاستثمارالأجنبي المباشر في مصر والدول النامية ، رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص٤٢ .

(٤)انظر:

Thakur (M)&Vaidya (D) , Holding Company (Parent Company) , wallStreetMojo , 2021, https://www.wallstreetmojo.com/holding-parent-company/

ونظراً لما اعترى التعريفات السابقة من قصور عند وضع تعريفاً للشركات المتعددة الجنسيات ، فقد حاول جانب من الفقه سد هذا القصور محاولاً الجمع بين المعايير والضوابط عند وضع تعريفاً لها ، إذ عرفها البعض (١)بأنها :" مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاول كلا منها نشاط إنتاجيً في دول مختلفة وتتمتع كل منها بجنسية مختلفة، والتي تخضع لسيطرة شركة واحدة هي الشركة الأم التي تقوم بإدارة هذه الشركات الوليدة كلها في إطار استراتيجية عالمية موحدة " وبذلك يكون هذا التعريف قد اعتمد علي المعيار المختلط وهو ما يمكن معه وصفه باعتباره تعريفًا جامعا لها ، بينما عرفها البعض(٢) بأنها شركة تمتلك مرافق وأصول أخرى في دولة واحدة على الأقل غير موطنها الأصلي، إذ تمتلك شركة متعددة الجنسيات بشكل عام مكاتب و / أو مصانع في بلدان مختلفة ومكتب رئيسي مركزي حيث يتم تنسيق الإدارة العالمية تميل هذه الشركات ، -المعروفة أيضًا باسم منظمات الشركات الدولية أو عديمة الجنسية أو عبر الوطنية ،- إلى امتلاك ميزانيات تتجاوز تلك الخاصة بالعديد من البلدان الصغيرة " ولعل هذا التعريف العلمي البسيط يعد – من وجهة نظرنا – هو الأقرب إلى الجمع بين الجانب المالي والإداري للشركة الأم والتي تعد النواة للشركات المتعددة الجنسيات ، ويمكننا وضع تعريفاً لها بأنها" الشركات التي تجعل من العالم موطنا لها وفقاً لما يحقق مصالحها الآنية والمستقبلية وترتبط بالشركة الأم إداري

(١) انظر : د/ حسام عيسى، الشركات المتعددة القوميات، مؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، بدون سنة نشر ، ص٦١.

(٢) انظر :

Chen (J) ,Multinational Corporation (MNC) , Updated Mar 9, 2021, https://www.investopedia.com/terms/m/multinationalcorporation.asp

ومالي وفقاً للاستراتيجية التي تضعها على أن يحمل كل فرع منها جنسية الدولة المضيفة " .

ثانيا ـ الدوافع وراء اللجوء إلى الشركات المتعددة الجنسيات :

لم يكن اللجوء إلى الشركات المتعددة الجنسيات وليد الصدفة ،وإنما كان نتاج احتياجات تختلف حسب الدوافع التي تقبع وراء اللجوء إليها فمنها قد يرجع لرغبة شركات التجارة الدولية (أ) وأخرى ترجع لرغبة الدول النامية (ب)،وهو ما يمكن معه القول بتوافر المصلحة المتبادلة بين الدول النامية المضيفة والشركة المتعددة الجنسيات، وذلك رغم عدم وجود معيار يمكن الاستناد إليه لقياس درجة تحقق المصلحة لكل منهم ، فدرجة الاستفادة تختلف حسب قوة وسيطرة كل من الشركة المتعددة الجنسيات والدولة على الموقف وما تمتلكه من قدرات، وهو ما يمكن معه القول بتحقق المصالح المتبادلة بغض النظر عن درجتها :

أ- دوافع الشركات المتعددة الجنسيات : لا يمكن التسليم دائما بأن الشركات المتعددة الجنسيات تهدف في المقام الأول إلى تحقيق التنمية للدول النامية ومساعدتها على مواجهة المشكلات والعمل على حلها ، ولكن تهدف الشركات التجارية بوجه عام إلى تحقيق المكاسب المادية التي كثيراً ما تتجاهل المصالح الوطنية للدول المضيفة ، فهدفها الأول والأوحد هو تحقيق الأرباح والمكاسب المالية ([1])، وذلك من خلال البحث عن أسواق واقتصاديات تمتلك المقومات التي تساعدها على تحقيق ذلك سعي كل منها لزيادة توزيعات الأرباح وتحفيز الاستثمار، وهو ما يرفع قيمة أسهمها في سوق

(١) انظر :د/ منى محمود مصطفي ، الحماية الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر ودور التحكيم في تسوية منازعات الاستثمار ، دار النهضة العربية ١٩٩٨ ، ص ٩ .

الأوراق المالية ([1])، ولا يعني ذلك أن هذه الشركات تأخذ من الدول المتقدمة ، والتي تمتلك اقتصاديات قوية مقراً لها، وإنما تبحث عن الاقتصاديات التي تمنحها تيسيرات وحوافز استثمارية بغض النظر عن كونها دولة متقدمة أم نامية ([2])، ولعل ذلك هو ما يفسر انتشار هذا النوع من الشركات في الدول النامية التي تقدم حوافز استثمارية قد تتخطين ما تمنحه الدول المتقدمة لهذه الشركات، وذلك اعتماداً على ما يقبع في أذهان الدول النامية بشأن هذا النوع من الشركات، وما تقدمه من يد العون لها في مساعدتها علي تخطي بعض العقبات أو المشكلات التي تعاني منها، حتى وإن كان هذا حلاً مؤقتاً لمثل هذه المشكلات،والمثال الأبرز علي ذلك مشكلة البطالة ، وهو ما يلتقي مع رغبة الشركات المتعددة الجنسيات في الربح، ولعل ذلك هو ما أثبته البنك الدولي بشأن ربحية انتقال جزء من استثمارات الشركات الكبيرة الموجودة في الشمال إلي الدول النامية ، حيث أطلق برامج إنمائية واسعة النطاق في البلدان الفقيرة لجذب الاستثمار

---

(١) انظر:

MultinationalCorporationsMNCs: BeyondTheprofitMotive , report , Share The World's Resources , 03 October 2006

https://sharing.org/information-centre/reports/multinational-corporations-mncs-beyond-profit-motive

(٢) إلا أنه وفقاً للبيانات الاحصائية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد٢٠٠٨ ) فإن غالبية الشركات متعددة الجنسيات من الدول المتقدمة ومع ذلك في العقد الماضي تم مشاركة الشركات متعددة الجنسيات من اقتصاديات الدول الناشئة .

انظر:

Amal (M) ,The Internationalization of Multinational Companies (MNCs): An intrasector comparison among firms from developing and developed countries , Rio de Janeriro /RJ-25a29 de setembro de 2010 , http://www.anpad.org.br/admin/pdf/eso713.pdf

الأجنبي المباشر والذي يتجاوز الآن ١ تريليون دولار سنوياً لمشاريع إستراتيجية بالدول المضيفة ،إذ تم خصخصة المرافق العامة وإنشاء أنظمة مصرفية اعتماداً علي أن مثل هذه المشاريع وما تمتلكه من رهانات آمنة إلى جانب التركيز الصارخ للقوة السياسية والاقتصادية للمستثمرين من الشركات المتعددة الجنسيات ، لذا نجد أن ١٪ من جميع الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك ٥٠٪ من إجمالي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر(١).

كما قد تجد الشركات الدولية في اللجوء إلى هذا النوع من الشركات السبيل لمساعدتها في الحصول على مزايا تجعلها تمتلك مزايا تنافسية في مواجهة الشركات العاملة في ذات المجال مما يساعدها على الاستحواذ والسيطرة على السوق سواء على المدى القريب أو البعيد (٢)، فمثلاً يمنح هذا الاستثمار الشركات التي تجعل من الدول النامية محطاً لاستثماراتها ميزة انخفاض الأجور وتوافر المواد الخام التي لا تحتاج إلى نقلها للدولة التي تحتضن الشركة الأم، إذ يكفي إنشاء شركة تابعة للشركة الأم مع نقل التكنولوجيا المملوكة إليها لتبدأ عملية التصنيع في الدولة المضيفة ، وهو ما يساعد هذه الشركة علي خفض قيمة تكلفة المنتج الذي تتم طرحة في الأسواق العالمية لمنافسة المنتجات المملوكة لشركات منافسة قد لا تقوى على مواصلة المنافسة في ظل

---

(١) انظر:

MultinationalCorporationsMNCs :BeyondTheprofitMotive , report , Share The World's Resources , op.cit .

(٢) إذ لم يكن الاستحواذ كظاهرة اقتصادية وليد اليوم بل يمتد بجذورة الي منتصف القرن التاسع عشر . انظر :

Carney (W), Mergers and acquisition , Walters Kluwer, 2009 , p.3.

انخفاض قيمة المنتج ، خاصة مع قرب الدولة المضيفة من الأسواق التي يتم بيع المنتج المصنع بمعرفة الشركة المتعددة الجنسيات .

غير أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك العديد من الدوافع بما يفوق ما قد سلف ، إذ تضع بصرها على ما تقدمه الدول من حوافز استثمارية وما تمتلكه من قوانين وطنية لا تؤدي في مجملها إلي إلحاق الضرر أو تهديد أموال الشركة واستثماراتها أو تعرضها للخطر بما يدفعها مستقبلاً إلى الهروب بأموالها من الدولة المضيفة، لذا يكون الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة بوجه عام محط أنظار الشركات دون أن تنفصل إحداها عن أخرى ، إذ تضع الشركات المتعددة الجنسيات أمام أعين متخذ القرار بها وضع الدول النامية برمته، ولعل هذا هو ما ينطبق علي الاقتصاد المصري بما يمتلكه من قوانين وحوافز استثمارية وضريبية تُمنح للشركات التي تجعل من مصر محطاً لاستثمارها، بالإضافة إلى ما تتمتع به مصر في الوقت الراهن من استقرار سياسي واقتصادي تفوق مثيلاتها من الدول التي تسعى إلى جذب الاستثمار إلى أراضيها ، وهو ما يجعل من مصر محل تفضيل لدى المستثمرين الأجانب والشركات المتعددة الجنسيات .

ب- دوافع الدول النامية : لم يكن الدوافع أو الأسباب التي تدفع الدول النامية إلى استضافة الشركات المتعددة الجنسيات أقل أهمية من الدوافع التي تمتلكها الشركات، إذ قد يمثل الدافع لدى الدول النامية هو رغبتها في الحصول على دعم غير مباشر من هذه الشركات من خلال خفض نسبة البطالة(١)، وما يرتبط بها من مشكلات اقتصادية أو اجتماعية لا تقوي الدول النامية على حلها بمفردها، إذ ترى في ارتفاع

(١) انظر : د/ مغيلي مليكة ، الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدول ، رسالة ماجستير جامعة خميس مليانة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٣/٢٠١٤ ، د/ ص ٢٤ .

عدد الشركات المتعددة الجنسيات سبيلها في القضاء على مثل هذه المشكلات ، خاصة وأن ارتفاع عدد الشركات في الدولة المضيفة يعد مؤشرًا علي امتلاكها لاقتصاد مستقر يتمتع بمزايا اقتصادية قادرة علي دعم موقفها لدي الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي لإقراضها دون الريبة أو الشك في قدرتها على سداد الديون، وهو ما يشكل في مجملة دعم للاقتصاد الوطني والمثال الأبرز على ذلك هو الاقتصاد المصري .

كما يمنح الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات المتعددة الجنسيات الاقتصاد الوطني و الموازنة العامة للدولة فرصة إضافة موارد جديدة إليه من خلال الضرائب، إذ يساعد علي زيادة حصيلة الدول من الضرائب، فبعد أن تمنح الدول الشركات الأجنبية حوافز ضريبية ممثلة في الإعفاء الضريبي لمدة تتفاوت بين الخمس سنوات والعشر سنوات من تاريخ بداية نشاطها في الدولة المضيفة ، تبدأ الدولة في تحصيل الضرائب من الشركة لصالح الموازنة العامة للدولة مثلها في ذلك مثل الشركات الوطنية ومن ثم زيادة مواردها بما يساعد الاقتصاد على سد العجز(١) ، وذلك للبدء نحو الانطلاق ، خاصة مع ما قد تقدمه هذه الشركات من تدريب للأيدي العاملة الوطنية وإكسابها الخبرات التي تمتلكها الشركة الأم من تكنولوجيا لم يكن بوسع الدول المضيفة امتلاكها بغير رضاء الشركة الأم، وهو ما قد يقدر بمبالغ تفوق قدرات الدولة المضيفة ، لذا تسعى هذه الدول إلى استضافة الشركات في محاولة منها لامتلاك التكنولوجيا المتقدمة من الباب الخلفي لها ، خاصة مع ثقتها فيما تمتلكه من عقول وطنية قادرة على إحداث طفرة في مجال التكنولوجيا المكتسبة بما يمكنها من الانطلاق من خلال امتلاكها لتكنولوجيا وطنية خالصة .

---

(١) انظر : د/ عوني محمد الفخري ، النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات والعولمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص١٩ .

## المبحث الأول

## الشركات المتعددة الجنسيات كوسيلة دعم للدول النامية

تعد الشركات المتعددة الجنسيات إحدى أهم السبل التي حاول رجال الاقتصاد والتجارة الدولية البحث عنها لمساعدة كل من التجارة والاقتصاد الوطني على النهوض و الإزدهار من خلال اختراق أسواق جديدة قادرة علي استيعاب طموح الشركات الراغبة في التوسع بما يمكنها من السيطرة وبسط نفوذها، فهناك أكثر من ٨٠ ألف شركة تقود اقتصاد القرن الحادي والعشرين على سبيل المثال، تبيع شركة-Coca Cola منتجاتها في كل دولة تقريباً وأنشأت أكثر من ٩٠٠ منشأة تعبئة في جميع أنحاء العالم، علي أن هذا النوع من الشركات لا تقتصر فائدتها وما تقدمه من دعم علي الدول المضيفة، بل تساعد على دفع الناتج المحلي الإجمالي لبلدانها الأم ، وعلى الأخص الولايات المتحدة واليابان والصين وأوروبا الغربية ، لكن يقبع خلف تقبل الدول النامية لهذا النوع من الشركات واستقبالها لتلك الاستثمارات رغبة الدول النامية في الحصول على كل ما تصبو إليه من مغانم تساعدها علي حل العديد من المشكلات وتخطي العقبات التي تواجهها بما يساعدها علي النهوض والاستفادة مما قد تمنحها إياها الشركات المتعددة الجنسيات بشكل مباشر كدعم المنافسة الإقليمية (المطلب الأول) ، أو بطريقة غير مباشرة ( المطلب الثاني) .

## المطلب الأول

## دعم الشركات المتعددة الجنسيات المباشر للدول النامية

**أولاً- جذب الاستثمار الاجنبي المباشر :**

**علي الرغم من تتعدد التعريفات الفقهية والقانونية واللغوية للاستثمار واختلافها ، إلا أنهم قد اتفقوا فيما بينهم حول الهدف من الاستثمار ، لذا من المهم التعرف على التعريف اللغوي له أولاً ، فبالجوع إلى معاجم اللغة العربية نجدها وضعت تعريفاً لغويا للاستثمار بأنه " تثمير أو توظيف مال ويقال أثمر الشيء :أتى بنتيجته وأعز ماله : نماه والثمرة من الشيء فائدته وثمار المال ما ينتجه في أوقات دوريه" (١) على أن كلمة الاستثمار من المصطلحات الاقتصادية العالمية ومعناها في علم الاقتصاد لا يخرج عن معناها اللغوي، إذ يقصد بها أي زيادة أو إضافة جديدة في ثروة المجتمع مثل إقامة المصانع والمباني والمزارع وغيرها من المشروعات التي تعد تكثيراً للرصيد الاقتصادي للمجتمع (٢) .**

**وهو ما يقترب مع التعريف القانوني الذي وضعه المشرع المصري للاستثمار في قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ باعتباره القانون المنظم للاستثمار، وذلك في مادته الأولى حينما نص على :" الاستثمار : استخدام المال لانشي مشروع استثماري أو توسعه أو تطويره أو تمويله أو تملكه أو إدارته بما يسهم في**

(١) انظر : معجم العلوم الاجتماعية ، ص٢٢ .، وكذا انظر: محمد أبي بكر الرازي: مختار الصحاح ، المطبعة العصرية ،بيروت ، ط٤، ١٩٩٨ .

(٢) انظر : د/ صفوت أحمد عبدالحفيظ أحمد ، دور الاستثمار الأجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص "دراسة مقارنة " ، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة عين شمس ، ١٩٩٩، ص ١٨ .

تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للبلاد ." يذكر أن المشرع المصري في ظل قانون الاستثمار الملغي لم يضع تعريفاً قانونياً للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أكتفي بتحديد المجالات الاستثمارية ، وهو ما يسمح بإضافة مجالات أخري قد تستحدث، لذا فضل المشرع عدم وضعه في إطار تعريف جامد ، مما دفع الفقه إلى التدخل لوضع تعريف فقهيّ للاستثمار .

لذا عرفه بعض فقهاء الاقتصاد(١) بأنه استخدام الأموال في الإنتاج أو استخدامها لزيادة الدخل كما يحدث في الأسهم والسندات ، كما عرفه البعض (٢) بأنه :" عملية إنماء للذمة المالية لبلد ما من خلال حركة رؤوس الأموال المملوكة لها عبر الحدود ودخولها في مشروعات اقتصادية تعمل على توفير احتياجات مختلفة وتحقيق أرباح مالية " .

كما يرى البعض (٣) أن " الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن تحويلات رؤوس الأموال من مستثمرين سواء كان فردًا أو شركة إلي مشروع أجنبي في دولة مضيفة على أن يمتلك المستثمر الأجنبي رقابة حقيقية على المشروع نتيجة لهذا الاستثمار ومده بخدمات فنية وإدارية وتنظيمية وتسويقية" .

---

(١) انظر: د/ تهاني عنيزان صالح الرشيدي ، الضمانات القانونية للاستثمارات الاجنبية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية طبقا للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ، دراسة مقارنة مع القانون المصري ،رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٥،ص ٢٣

(٢) انظر : د/هند محمد مصطفي ، وسائل تسوية منازعات الاستثمار الاجنبي ، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ٢٦.

(٣) انظر: د/صفوت عبد السلام عوض، منظمة التجارية العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر : F.D.Iدراسة تحليلية للآثار المحتملة لاتفاق التريمز(TRIMS) على تطور حركة الاستثمارالأجنبي المباشر الى الدول النامية، دار النهضة العربية ،٢٠٠٤ ، ص٨.

كما عرفها البعض الآخر([1]) بأنه " تلك العملية التي تقوم من خلالها منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج موطنها الأصلي بقصد المشاركة الفعلية وممارسته قدرا من التأثير على عمليات تلك المشروعات "، وهكذا تباينت تعريفات الفقه للاستثمار الأجنبي المباشر دون أن يضع أي من الفقه تعريفًا جامعًا مانعًا له ([2]).

وعلى الرغم من الفوائد العديدة التي تتحقق للدول النامية عند الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية في مساعدة اقتصادها الوطني، إلا أن الفقهاء قد انقسموا فيما بينهم حول جدوى الاستعانة به بين مؤيد ومعارض([1]) ، إذ يري الفريق المؤيد، أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساعد الدول النامية في التغلب على العديد من المشكلات التي تواجهها في سبيل توفير السلع لرعاياها، من خلال خفض تكاليف إنتاج السلع بما يؤدى إلي خفض أسعارها وارتفاع جودتها مقارنة بالمنتج المحلي، مع خلق أسواق جديدة للتصدير بما يساعدها على التقليل من فجوة نقص النقد الأجنبي، وهو ما يؤدي إلى تحسين الوضع في ميزان المدفوعات للدول المضيفة، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، بينما يرى المعارضون أن الاستثمار الأجنبي المباشر يهدف إلى تحقيق الأرباح السريعة، وإقامة المشروعات التي تحقق هذا الهدف دون الاهتمام بأهداف ومطالبات التنمية الاقتصادية للدول النامية، كما أنه يسعى إلى تحويل أرباحها وعائداتها المالية إلى الشركة الأم ، وهو ما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للدول المتقدمة وانخفاضه في الدول النامية، ويمكننا تعريفه بأنه " رغبة الشركة الأمة في

(١) انظر : د/ سيد طه بدوي ، دور الشركات العابرة للحدود في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الدول النامية ، (في ظل تطبيق اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة "تريمز "TRIMS) ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥ ، ص ٧.

(٢) انظر: د/ منى محمود مصطفي ، الحماية الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر ودور التحكيم في تسوية منازعات الاستثمار ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٠ ، ص٩ ومابعدها .

استثمار ما لديها من فائض مالي خارج حدود وطنها ، وذلك بالدول التي ترى لديها استعداد لاستقبال استثماراتها وقدرتها على تحقيق الأرباح المناسبة .

وعلى الرغم من الفوائد التي لا يمكن أن ينكراها الكثيرين ، إلا أن جانبا من الفقه([1]) يرى أن الغلو في الاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول النامية سوف يؤدي إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني للدول النامية علي المدى البعيد، خاصة حال عدم فرض القيود على الاستثمارات بما يمنح الفرصة للمضاربين الأجانب إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني ([2]) .

وعلى الرغم احتدام النقاش والخلاف حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره علي الدول النامية ، إلا أن وجهات النظر تكاد تتفق حول أهمية الاستثمار الأجنبي وتأثيره المباشر والقوي على التنمية الاقتصادية لمصر ([3]) ، وتحقيق النمو

(١) كما تختلف وجهات النظر حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وما تحمله من فوائد للدول النامية بين مؤيد ومعارض وكل له حجته، إذ يري الفريق المؤيد، أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساعد الدول النامية في التغلب على العديد من المشكلات التي تواجهها في سبيل توفير الخدمات لرعاياها، من خلال خفض تكاليفها بما يؤدي إلي خفض أسعارها وارتفاع جودتها مقارنة بالمنتج أو الخدمة المقدمة بمعرفة الشركات المحلي، مع خلق أسواق جديدة للتصدير بما يساعدها علي تقليل فجوة النقد الأجنبي، وهو ما يؤدى إلى تحسين الوضع في ميزان المدفوعات للدول المضيفة، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، بينما يرى المعارضون أن الاستثمار الأجنبي المباشر يهدف إلي تحقيق الأرباح السريعة، وإقامة المشروعات التي تحقق هذا الهدف دون الاهتمام بأهداف ومطالبات التنمية الاقتصادية للدول النامية، كما أنها تقوم بتحويل أرباحها وعائداتها المالية إلي الشركة الأم، وهو ما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للدول المتقدمة وانخفاضه في الدول النامية. انظر : د/ غسان علي علي ، الاستثمارات الأجنبية ودور التحكيم في تسوية المنازعات التي قد تثور بصددها ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ ، ص ٩ .

(٢) انظر : د/ غسان علي علي ، الاستثمارات الأجنبية ودور التحكيم في تسوية المنازعات التي قد تثور بصددها، المرجع السابق ، ص ٩ .

(٣) وتعني التنمية إحداث تغيير اجتماعي بين الأفراد أو المؤسسات سواء كانت خاصة او عامة ، وقد يكون التغيير ماديًا يسعى إلى رفع المستوي الاقتصادي والتقني للمجتمع وقد يكون معنوياً يستهدف تغيير اتجاهات الأفراد وتقاليدها وميولهم . للمزيد حول التنمية انظر: أ / رفاح العياصرة ، التغير الاجتماعي والتنمية ، أكتوبر ٢٠١٩ ، منشور علي الموقع التالي : https://e3arabi.com/%D8%B9%D

الاقتصادي لها من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي – وهو ما ينطبق علي الدول النامية - ، فما علي الدول النامية أن تعيه هو أن رؤوس الأموال الأجنبية لا تبتغي في المقام الأول تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية ،بل تبتغي تحقيق الأرباح والحصول علي العديد من المغانم الاقتصادية والسياسية، ولعل ذلك هو ما يعد المحرك الأساسي للدولة مالكة رؤوس الأموال وشركاتها، لنصل إلي حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو إلا ترجمة للمصالح المشتركة بين الدولة المضيفة والدولة المتقدمة وشركاتها مالكة رؤوس الأموال ، علي أن درجة استفادة كلا الطرفين من هذه الاستثمارات تختلف من دولة لأخرى ،والتي تتحدد بناء علي طبيعة العلاقة بين الطرفين ودرجة تفهم هذه العلاقة، والسياسات والإجراءات التي يتم اتخاذها من قبل الطرف الآخر بشأن نوعية وطبيعة الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بين الطرفين (١)، والذي يختلف من وقت لآخر متأثراً بالأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة المضيفة، وهو ما ينطبق على مصر .

إذ مر الاقتصاد المصري خلال الفترة اللاحقة على ثورة يناير والسابقة على ثورة ٣٠ يونيو بمرحلة عصيبة نتيجة ضعف الموارد المالية وهروب رؤوس الأموال ، لذا لم يكن أمام الحكومة المصرية خلال الفترة اللاحقة على ثورة ٣٠ يونيو من سبيل لتوفير الموارد المالية اللازمة لإنعاش الاقتصاد المصري، إلا الترويج للفرص الاستثمارية وتقديم المحفزات اللازمة لجذبه إلى مصر ليتزامن ذلك مع تبني التعديلات التشريعية الكفيلة بحماية حرية الاستثمار وحمايته (٢)، فلا يمكن لمصر الاعتماد على

---

(١) انظر / م. كريم عبيس حسان العزاوي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي(الأهمية والفرص المتاحة) ، ص ١٤٥ ، منشور على الموقع التالي : https://www.ta3lime.com/showthread.php?t=6023

(٢) انظر : د/ أبو العلا علي أبو العلا النمر ، نظرة انتقادية للسياسة التشريعية المصرية في مجال الاستثمار ونقل التكنولوجيا ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، السنة الرابعة والأربعون ، يوليو ٢٠٠٢ ، ص ٣٢٧.

العوائد المالية لقناة السويس والصادرات الزراعية وغيرها وحسب- فهذه الموارد غير كافية لتحفيز الاقتصاد المصري - ، لذا بحثت عن سبل جديدة لدعمه وتقديم يد العون له مما يساعده علي التعافي والنهوض من كبوته، وهو ما عملت القيادة السياسية والحكومة المصرية على تحقيقه من خلال تقديم حزمة من الحوافز المدعوم بالاستقرار الأمني والسياسي والبنية التحتية التي شهدت تطورا تعجز الألسنة عن وصفها خلال فترة وجيزة .

**ثانياً – نقل التكنولوجيا للدولة المضيفة :**

لا تقتصر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على العوائد المالية وحسب(١)، بل تمتد الفائدة إلى المساهمة في نقل التكنولوجيا التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسيات ،إذ لا تنتقل الأموال وحدها بصحبة الشركات المتعددة الجنسيات، بل كثيراً ما يصحبها تكنولوجيا لا تمتلكها الدولة المضيفة باعتبارها جوهر التنمية والمنافسة (٢)،فبعد أن تطور العالم ليصبح قرية، أصبح الابتكار التكنولوجي الجديد مُهمًّا للغاية للحفاظ على المنافسة في السوق واكتساب ميزة تنافسية بغض النظر عن حجمه ومجاله، لذا تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات في الغالب بالتقدم التكنولوجي الذي يلعب دورًا حَيَويًّا في توزيع المعرفة التكنولوجية بين جميع الشركات على مستوى

(١) إذ يختلف الاستثمار عن الادخار حيث يطلق علي الادخار بأنه نوع من الاستثمار السلبي وهو استغلال المال بوضعه في المصارف والحصول علي فائدة بسيطة من وراء ذلك ويركز هذا النوع في الحفاظ علي رأس المال بدلاً من التركيزعلى الربح وهو مفهوم خاطيء في ظل التضخم الذي يؤدي إلى فقد القيمة الحقيقية لرأسمال بمرور الزمن . انظر : د/ عبدالفتاح محمد عبدالفتاح ، أنظمة الاستثمار في مصر في ضوء التجارب الدولية والمتغيرات الاقتصادية العالمية ، دار النهضة العربية ،٢٠١٥ ، ص ٤ .

(٢) حول نقل التكنولوجيا انظر د/ منى السيد عادل عبدالشافي ، نقل التكنولوجيا الدوائية لاتفاقية التريبس (الصعوبات وسبل التغلب عليها ) ، أعمال مؤتمر القانون والتكنولوجيا ، المنعقد في الفترة من التاسع الي الحادى عشر من شهر ديسمبر سنة ٢٠١٧ بكلية الحقوق جامعة عين شمس ، الجزء الأول ،ديسمبر ٢٠١٧، ص ٩٠٩ وما بعدها .

العالم (١) ، ولعل من أهم المساهمات التي يمكن أن تقدمها الشركات المتعددة الجنسيات للبلدان المضيفة هو نقل التكنولوجيا، ففي معظم البلدان النامية ، يتم تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات على نقل التكنولوجيا إلى الشركات المحلية ، إما من خلال السياسات التشريعية والمالية والنقدية أو الحوافز الاستثمارية ، إذ قدمت كوريا الجنوبية حوافز للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي خلال فترات نقص رأس المال لديها في الوقت نفسه ، فرضت الحكومة الكورية لوائح مختلفة على إنشاء الشركات المتعددة الجنسيات وراقبت أداءها في مواجهة الاختناقات التكنولوجية في صناعات التكنولوجيا الفائقة ، لذا بدأت كوريا الجنوبية مؤخراً في اتباع سياسة أكثر انفتاحاً تجاه الشركات متعددة الجنسيات، إذ يتم تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات ذات التقنية العالية على نقل التكنولوجيا من خلال تقليل القيود المفروضة على عملياتها والإعفاءات الضريبية شريطة ألا يترتب على الإعفاء أن تصبح الأرباح محل الإعفاء خاضعة للضرائب في دولة المستثمر الأجنبي أو غيرها من الدول (٢) ، وهو ما من شأنه المساهمة في عملية تسهيل نقل التكنولوجيا من خلال التعاون بين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية (٣).

---

(١)- انظر :

Fazal (S) ,A Review on Technology Transfer in Context of Multinational Corporations, November 2014,

https://www.researchgate.net/publication/277137351_A_Review_on_Technology_Transfer_in_Context_of_Multinational_Corporations

(٢) انظر أبو العلا علي أبو العلا النمر ، نظرة انتقادية للسياسة التشريعية المصرية في مجال الاستثمار ونقل التكنولوجيا ، المرجع السابق ، ص ٥٥.

(٣) انظر :

Byun (H-Y),Wang(Y) ,Technology transfer and multinational corporations: The case of South Korea , Summer 1995 ,

=

تجدر الإشارة إلى أن مساعدة الشركات المتعددة الجنسيات على نقل التكنولوجيا إلى الدولة المضيفة ،- والتي غالباً ما تكون دولة نامية- يمكنها من الاستفادة مما تحمله هذه الشركات في جعبتها من خبرات تساعدها على الاستفادة من المنتج أو المعرفة الفنية التي تتعلق بها أو كلاهما ، وهو ما يساعد علي ازدهار هذه الدول على المستوى التقني من خلال التعرف علي فحوى هذه المعرفة الفنية، ليمثل ذلك نقطة البداية نحو إدخال بعض التحسينات عليها بما يساعدها على زيادة الإنتاج وارتفاع جودته، وهو ما يضع هذه الدول على بداية الطريق في سبيل امتلاكها للتكنولوجيا المتقدمة، إذ يشكل نقل المعرفة والمهارات إلى الموردين والعمال المحليين قاعدة لانتشار التكنولوجيا ، وهذا الامتداد يؤدي بدوره إلى ترقية المعارف والمهارات الحالية لضمان تمتع البلد المضيف بالإمكانات الحقيقية للتكنولوجيا المنقولة بالإضافة إلى الاستفادة من المنتج موضع هذه التكنولوجيا مما يساعد الدولة على إشباع حاجات شعوبها، من خلال تحسين الخدمات وجودة المنتج المقدم ([1])

ولعل ذلك هو ما يقدم ويساهم بشكل فعال في تنمية وتدريب الكوادر الوطنية على التكنولوجيا المنقولة وإكسابهم الخبرات ، لذا وضع المشرع المصري شرطاً عاماً- يجوز الخروج عليه -وفقاً لشروط حددتها المادة (٨) من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ فيما يتعلق بنسبة العمالة الوطنية ، التي أوجب الاستعانة بها وهي ٨٠%

=

https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/1049007895900128

(١) انظر :

The Transfer Of Technologies Of Multinational Corporations Economics Essay,UKEssays, November 2018,

https://www.ukessays.com/essays/economics/the-transfer-of-technologies-of-multinational-corporations-economics-essay.php

إلي ٩٠ % حينما تعرض صراحة لنسبة اليد العاملة الأجنبية التي يجوز للمستثمر الاستعابة بها، محددا إياها بنسبة ١٠% ولا يزيد عن ٢٠% من عدد العاملين بالمشروع وما تبقي من نسبة تكون من العمالة الوطنية ،غير أن المشرع قد أجاز الخروج على هذا النص وهذه النسبة شريطة عدم توافر الأيدي العاملة الوطنية المؤهلة، وهو ما أفرغ النص من مضمونه – من وجهة نظرنا -فأصبح الأصل هو استخدام الأيدي العاملة الأجنبية، والاستعانة بالأيدي العاملة المصري هو الاستثناء ،ولعل ذلك مرجعه هو استعمل المشرع المصري لعبارات واسعة وفضفاضة بما يجوز معه التنصل منها بتأويلها وفقاً لما يحقق مصلحة المستثمر الأجنبي، فكان يجب على المشرع أن يكون أكثر حزمًا من خلال النص صراحة علي إلزام المستثمر بنسبة معينة من الأيدي العاملة المصرية ، ولن يشكل ذلك سببًا لهروب الاستثمارات الأجنبية، فمثلاً الالتزام ينصب على ٢٠% من الأيدي العاملة المصرية وما تبقي يخضع لرغبة المستثمر([1]) .

وإن كنا لا ننكر دور الشركة المتعددة الجنسيات في تدريب الكوادر البشرية، إلا أنه وفقاً لنص الفقرة (١) من القانون سالف الذكر فإنه يجوز الخروج على قاعدة اللجوء إلى الأيدي العاملة الوطنية، لذا نجد الشركة المتعددة الجنسيات غالباً ما تستعين

(١) إذ نصت المادة (٨) من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ علي :" للمشروع الاستثماري الحق في استخدام عاملين أجانب في حدود نسبة (١٠%) من إجمالي عدد العاملين بالمشروع، وتجوز زيادة هذه النسبة إلى ما لا يزيد على (٢٠%) من إجمالي عدد العاملين بالمشروع، وذلك في حالة عدم إمكانية استخدام عمالة وطنية تمتلك المؤهلات اللازمة، وذلك وفقا للضوابط والقواعد التي تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.ويجوز في بعض المشروعات الإستراتيجية ذات الأهمية الخاصة التي يصدر بتحديدها قرار من المجلس الأعلى الاستثناء من النسب المشار إليها بشرط مراعاة تدريب العمالة الوطنية.

وللعاملين الأجانب في المشروع الاستثماري الحق في تحويل مستحقاتهم المالية كلها أو بعضها إلى الخارج." .

بهذا النص لتحتفظ لنفسها بجزء دقيق يتعلق باستخدام التكنولوجيا من خلال استقدام كوادرها المدربة بالشركة الأم(١)، ولن يكون أمام الدولة المصرية من سبيل لجعل استثمارات الشركة المتعددة الجنسيات أداة للنقل الحقيقي للتكنولوجيا إلا بإتباع الاستراتيجية العامة للدولة التي تفرضها الشركة الأم(٢)، وهو ما يؤثر علي قدرة الدولة المضيفة في حل مشكلة البطالة .

وعلى الرغم من اعتبار البعض(٣) الاستثمار الأجنبي فرصة لخلق جو من المنافسة بين الشركات، إلا أن ذلك يعتمد علي مدى التزام الشركة المتعددة الجنسيات

(١) قد يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية فائدة ترجي تحقيقها ، إلا أنه قد لا يمثل فرصة حقيقية لها خاصة مصرعلى النقل الفعلي للتكنولوجيا إليها،وذلك تأسيساً على أن عملية نقل التكنولوجيا تتم بين الشركة الأم وفروعها وهو ما يعد نقلاً داخلياً، فلا تتخطي حدودها، وهو ما ينعدم معه فرص الاستفادة من هذه التكنولوجيا، فكل ما يمكن الحديث عنه من استفادة قاصر علي نتاج هذه التكنولوجيا وليست التكنولوجيا ذاتها، وهو ما يجعلها دول مستهلكة للتكنولوجيا دون مالكة أومنتجة لها ، وهو ما يلقي بظلاله علي عملية تدريب الكوادر الوطنية في الدول المتلقية للتكنولوجيا، إذ تستعين هذه الشركات عند استغلال التكنولوجي بالأيدي العاملة المدربة في الشركة الأم، وهو ما يحرم العديد من الأيدي العاملة الوطنية من فرصة الإستكشاف والتدريب علي التكنولوجيا المنقولة، وما يساعدها علي ذلك إعتمادها علي التكنولوجيا متقدمة تمكنها من الإستغناء عن الأيدي العاملة الوطنية، ولم تكتفي بذلك بل تسعي جاهده إلى إنتقاء العقول الوطنية ونقلها إلى الشركة الأم تحت تأثير توفيرالمناخ العلمي الملائم أو العائد المادي الذي سيحصل عليه ،وهو ما يسميه البعض بظاهرة النقل العكسي للتكنولوجيا، علي سند من أن التكنولوجيا تعتمد علي امتلاك قاعدة بشرية مثقفه علميًا وتكنولوجيًا، وهو ما تعتمد عليه بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الامريكية وفرنسا.انظر:د/ منى السيد عادل عمار ، الحماية القانونية لبراءات الاختراع في مجال الدواء ، رسالة دكتوراه ،جامعة طنطا ٢٠١٧ ، ص ٤٥٠ وما بعدها .

(٢) فعلى الرغم الاستراتيجية المتبعة بين الشركة الأم و الشركات التابعة لها إلا أنهما لا تعدا شركة واحدة من الناحية القانونية، إذ يتمتع كل فرع بها بالشخصية المعنوية المستقلة وذمة مالية مستقلة . انظر: د/ شريف محمد غنام ، الإفلاس الدولي للشركات متعددة الجنسيات ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٦ ، ص٢٨ ، وكذلك انظر : د/ أيمن عبدالمجيد عرابي رضا ، الدور السلبي للشركات متعددة الجنسية في عمليات غسل الأموال وسبل مراقبتها ، رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة ،٢٠١٦ ، ص ١٢٢ومابعدها .

(٣) انظر / م. كريم عبيس حسان العزاوي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي(الأهمية والفرص المتاحة) ، المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

بقواعد المنافسة المشروعة والأعراف التجارية دون الانحراف بالمنافسة باستخدام أساليب غير شريفة ، إذ قد تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات على ما تمتلكه من مكنات مالية وتقنية، قد تنهي حياة الشركات الوطنية من خلال خلق جو من المنافسة لا تقوى الشركات الوطنية على تحملها، وهو ما قد يدفع بها نحو الهاوية وتكبد الخسائر، وهي النتيجة التي ترغب وتسعى الشركات المتعددة الجنسيات لتحققها لتجعل الشركات الوطنية فريسة للشركة الأجنبية مع إقبالها علي شراء الشركات الوطنية في إطار اتجاه بعض الدول النامية إلى الخصخصة ، كما يمكن لهذه الشركات أن تُستخدم كأداة ضغط من قبل حكوماتها على الدول المضيفة، أو من قبل الشركة المتعددة الجنسيات ذاتها لفرض المزيد من الشروط التقييدية فيما يتعلق بالتكنولوجيا، علي أن الأمر غير قاصر عند هذا الحد بل قد يمتد ليطال التشريعات الوطنية المتعلقة بالاقتصاد الوطني ، إذ قد تستعين الشركات المتعددة الجنسيات بما تمتلكه من قدرة علي التحكم في زمام الأمور وما تمتلكه من علاقات داخل الدولة لتأثير علي التشريعات الوطنية للدول المضيفة، وهو ما يؤثر بالتبعية علي خطة الاستثمار بالدولة المضيفة ([1]) .

علي أن تأثير الشركات المتعددة الجنسيات علي الدول النامية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا غير قاصر علي ما سلف ، بل تمتد لتشمل قدرتها علي التنمية المستدامة في البلدان النامية ، باعتبارها نوعا من التعاون التكنولوجي بين الدول المتقدمة المالكة للتكنولوجيا والدول النامية التي تفتقر إليها ، إذ يعد امتلاك التكنولوجيا إحدى الأدوات الرئيسية في سياق التنمية المستدامة ، بما تقدمه ـ التنمية المستدامة ـ من حلول جديدة لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية، إذ تدور التنمية

(١) انظر:د/ منى السيد عادل عمار ، الحماية القانونية لبراءات الاختراع في مجال الدواء ، المرجع السابق ، ص ٤٥٠ وما بعدها

المستدامة حول التقدم والنمو الاقتصادي والاستخدام الفعال للموارد ، وكذلك مساعدة الاقتصاد على الخروج من الفقر والتدهور البيئي ، بما تقدمه الشركات المتعددة الجنسيات للدول النامية من تقنيات اقتصادية نظيفة بيئيً وذات منفعة متبادلة، لذا تسعي بعض الشركات المتعددة الجنسيات لإمتلاك التكنولوجيا الرائدة في مجال التقنيات منخفضة التلوث ذات الكفاءة البيئية والموجهة نحو العمليات والتي يتم نقلها إلى البلدان النامية فعلى سبيل المثال ، توفر شركة بريتيش بتروليوم الطاقة الشمسية وتقوم بتحديث المرافق الأساسية في الأجزاء النائية من الفلبين بمساعدة هذه التكنولوجيا ،كما يتم تزويد الأجزاء البعيدة بالبنية التحتية المتعلقة بالطاقة مثل مرافق الإضاءة ، والمعدات المدرسية ، ومضخات المياه وغيرها، كما تقدم الشركة المتعددة الجنسيات المعرفة التكنولوجية من خلال برامج التدريب وتنمية المجتمع حتى يتمكن أفراد المجتمع المحلي من إدارة التكنولوجيا، إذ ترتبط مساهمة التقنيات الصديقة للبيئة بالتنمية المستدامة، وهذا بدوره يضمن تحسين نوعية الحياة والفوائد طويلة المدى للأجيال الحالية والمستقبلية .

وبغض النظر عن التنمية المستدامة وأهمية مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية ، فإن عوامل عديدة تؤثر بشكل مباشر على نقل ونشر التقنيات منها مدى استعداد حكومات الدولة المضيفة لتلقي التكنولوجيا من عدمه والسوق والاقتصاد والبحث والتطوير وكذلك البنية التحتية ،إذ تلعب حكومة الدولة المضيفة دورًا حاسمًا في التأثير على نقل التكنولوجيا، وذلك بما تتخذه من إجراءات تساعد علي تهيئة الظروف المواتية التي يمكن في ظلها نقل التكنولوجيا والتعاون، كما يمكن للظروف الاقتصادية والتنظيمية السليمة والشفافية والاستقرار السياسي للأطراف أن تجعل بلداً ما سوقًا لنقل التكنولوجيا .

**ثالثاً- زيادة موارد الدولة المضيفة :**

**إذا كانت الغالبية العظمى من الدول وتشريعاتها الوطنية التي ترغب في جذب الشركات المتعددة الجنسيات إليها تمنحها العديد من التيسيرات والحوافز ومن بينها الإعفاء الضريبي لمدة زمنية بما يساعد على الاستقرار وتخطي العقبات التي قد تواجهها بعد أن تضع رحالها في هذه الدول(١)، وذلك سعي من الدول إلى مساعدة هذه الشركات على التأقلم والتعرف علي البيئة التشريعية والاقتصادية بما يمكن هذه الشركات من الاستمرار، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الإعفاء الضريبي لا يستمر إلى مالا نهاية، إذ غالب ما تتراوح بين خمس سنوات وعشر سنوات فبعد أن تنقضي تبدأ الدولة في محاسبة الشركات المتعددة الجنسيات ضريبي وفقاً للتشريعات والقواعد المحاسبية المتبعة في الدولة المضيفة، لتدخل هذه الموارد إلى الخزانة العامة للدولة ، بما يمكنها من سد العجز أو تمويل مشروعاتها الوطنية .**

**ووفقاً لما سلف فإن الشركات المتعددة الجنسيات تمنح الدول المضيفة فرصة لتدفق رأس المال إليها غير المرتبط بالديون ، من خلال الاقتراض من الخارج في سبيل سد العجز الذي يلحق بالموازنة العامة للدولة ، مما يحملها أعباء مالية إضافية قد تعصف باقتصادها الوطني حال عجزها عن سداد هذه الديون ، وهو ما يمثل عامل طرد للاستثمارات الأجنبية من هذه الدول وتلك الاقتصادات، لذا تعد استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات في كثير من الأحوال طوق النجاة للعديد من اقتصاديات الدول النامية خاصة التي تواجه أزمات مالية حادة ،بما تقدمه من المساعدة علي سد الفجوة**

---

**(١) إذ تتعدد الحوافز التي يمكن للدول تقديمها في سبيل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر . انظر في ذلك :**

**Abou kahf (A) , foreign direct investment in developing countries , Ph.D, Thesis, university of strathclyde Glasgow , 1985, p.297.**

الواسعة بين مدخرات الدول واحتياجاتها من رؤوس الأموال لمساعدتها علي إنشاء المشروعات التنموية (١)،مع الأخذ في الاعتبار أن ما تقدمه الشركات المتعددة الجنسيات من دعم للدول النامية لا يتوقف علي اتخاذها من هذه الدول مقرا لها أو لأحد فروعها لتقدم الدعم لها (٢) ، وإنما قد تتخذ الشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية – حال امتلاكها من قبل أشخاص حاملي جنسية الدول النامية – مهبطاً لأرباحها التي تجنى من مجموع استثماراتها بالدول النامية الأخرى ، وهو ما يلعب دورًا هاماً في تقليل الضغط والتوتر على ميزان مدفوعات الدول النامية .

ولعل ذلك هو الدافع وراء تدخل المجتمع الدولي في سبيل حماية الدول النامية من التهرب الضريبي (٣)، الذي قد تجد فيه الشركات المتعددة الجنسيات المنفذ لنقل أرباحها من الدول المضيفة إلى أي دولة تري فيها القبلة التي تمنحها الأمان المالي والضريبي الذي يجنبها فرض الضرائب أو تحصيل ما هو مستحق عليها لصالح الدولة المضيفة ، وذلك رغبة – المساعي الدولية - منهم في تعزيز موارد الخزانة العامة للدول، وذلك في سبيلها لتقديم الدعم لها بما يقلل فرصة خسارة أحد موارد الخزانة العامة للدولة من خلال تجنب التهرب الضريبي من قبل الشركات المتعددة الجنسيات في الدولة المضيفة والمستحقة عليها بما يمتنع على الشركات استغلال المزايا التي تتمتع

---

(١)- انظر: د / أحمد عبدالعزيز ، د/ جاسم زكريا ، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

(٢) - انظر:

Mehdi (H), Le regime des investissement en Algerie , litec , Paris ,2000, p. 186.

(٣) - ويعرف التهرب الضريبي بأنه محاولة الشخص عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا او جزئيا بإتباع طرق وأساليب مخالفة للقانون وتحمل طابع الغش نحوه . انظر : د/ عبدالله الصعيدي ، عالم المالية العامة النفقات العامة الايرادات العامة الموازنة العامة ، دار النهضة العربية ، الطبعة ٢٠٠٧، ص ٢٠٩ وما بعدها .

بها كالمتعلقة بالتحويلات من أجل تعديل أسس ربط الضرائب المستحقة عليها (١)، لذا كلفت " مجموعة العشرين " منظمة التعاون والتنمية مكافحة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح والمعروف بمشروع BEPS بما يمنع الشركات المتعددة الجنسيات من التهرب الضريبي من خلال نقل الأرباح إلى الدول التي تفرض ضرائب أقل (٢)، وذلك سعي من الدول في مواجهة الصعوبات الاقتصادية التي واجهت العالم ، ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق أمرين: الأول هو ضمان توزيع عادل بين الدول للرسوم الضريبية، وهنا يتعين على الدول الاتفاق حول مستوى الفائض الربحي ليتم توزيعه تبعاً للأرباح المحققة في كل بلد، والأمر الثاني يسعى إلى إرساء ضريبة عالمية قليلة لضمان عدم تهرّب الشركة المتعددة الجنسيات من الضرائب أينما كان مقرّها ، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية عند وضع قواعد فرض الضريبة على الشركات المتعددة الجنسيات ، ولعل ذلك هو ما دفع ١٣٦ دولة ومن بينهم مصر إلى الانضمام إلى الاتفاق الذي أعلنته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٣) .

---

(١) انظر : د/ يحيي عبدالرحمن رضا ، الجوانب القانونية لمجموعة الشركات عبر الوطنية ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٤ ، ص ١٠٣٨ .

(٢) تشير تقديرات "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) OECD) "إلى أن خسائر الإيرادات الحكومية بسبب هذا النوع من التحايل الضريبي قد زادت لتصل إلى ٢٤١ مليار دوالر سنويا، أو ٠١ %من متحصلات ضريبة دخل الشركات على مستوى العالم .انظر: كريستين لاغارد ، تعبئة الإيرادات والنظام الضريبي الاولي: مقومان أساسيان في اقتصادات القرن الحاي والعشرين ، أبو ظبي في ٢٢ فبراير ٢١٠٢ ، ص ٧ .

https://www.imf.org/external/arabic/np/speeches/2016/022216a.pdf

(٣) للمزيد حول انضمام مصر الي هذا الاتفاق ، يرجي مراجعة تصريحات وزير المالية المصري دكتور / محمد معيط علي، بوابة الاهرام الالكترونية علي الموقع التالي : https://gate.ahram.org.eg/News/3000692.aspx

كما تساعد الشركات المتعددة الجنسيات الدول المضيفة على تعزيز صادراتها من خلال ما تتمتع به من علاقات وروابط بالعديد من الأسواق والاقتصاديات العالمية ، وذلك وفقاً للإستراتيجية التي تضعها الشركة المتعددة الجنسيات والتى تسعى وفقاً لها إلى اختراق أسواق خارجية بالنسبة للدولة المضيفة من خلال تصديرها(١) ، فغالباً لم تنشأ الشركات المتعددة الجنسيات من أجل سد حاجة الدولة المضيفة وحسب ، بل تسعى إلى اختراق أسواق خارج حدودها ، والمثال الأبرز على ذلك الصين التي شهدت صادراتها توسعاً كبيراً من خلال الاستعانة بالشركات المتعددة الجنسيات ، على أن أمر تعزيز الصادرات قد يخرج عن نطاق رغبة الشركة ذاتها لينتقل إلى نطاق إلزامها باعتماد سياسة التصدير دون الاكتفاء بالسوق المحلي، وهو ما اعتنقته الحكومة الهندية إبان استثمار شركة سوزوكي اليابانية على أراضيها، إذ ألزمت الشركة بعدم قصر عملية بيع السيارة علي أسواقها المحلية ، لتمتد عملية الإنتاج من أجل التصدير إلى الدول الأجنبية ، وذلك سعي من الهند لتوفير المزيد من النقد الأجنبي، مع خفض نسبة الواردات مقارنة بنسبته قبل الاستثمار من قبل الشركات المتعددة الجنسيات .

(١) انظر: د/ صفوت عبدالسلام عوض الله ، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية من احلال الواردات الي الاصلاح الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، ٢٠١٣، ص١٣٩ -١٤٠ .

## المطلب الثاني

## دعم الشركات المتعددة الجنسيات غير المباشر للدول النامية

لا يمكن التسليم بأن الدعم الذي تقدمه الشركات المتعددة الجنسيات إلى الدول النامية قاصر على أساليب واضحة وبينه رأي العين ، بما يساعد الخبراء علي تعدادها كما أسلفنا، وإنما تقدم الشركات المتعددة الجنسيات دعم غير مباشر للدول المضيفة وخاصة النامية منها، من خلال حل العديد من المشاكل السياسية والاجتماعية التي قد تواجه الدول النامية والتي ترتبط بطريقة غير مباشرة بالاستقرار الاقتصادي والتنموي التي تشهدها البلدان المضيفة، فبدون هذا الاستقرار وتلك التنمية فإن الدول قد تتعرض لاضطرابات سياسية نتيجة تردي الأوضاع المعيشية والصحية للمواطنين والذي يرتبط بشكل مباشر بعدم قدرة الحكومات على مواجهة هذه المشكلات للعمل علي حلها، وذلك تجنباً لما قد يواجهها من صعوبات نتيجة لذلك (ثالثاً) ،غير أن هذه الآثار غير قاصرة علي ما قد سلف ، وإنما تمتد لتطال الشركات المحلية وقدرتها على التقدم والازدهار (أولاً) ، وهو ما من شأنه التأثير علي قدرة الشركات الوطنية على المنافسة والنهوض(ثانيا) .

أولاً- مساعدة الشركات المحلية :

تجدر الإشارة إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات بما تحمله في جعبتها من استثمارات وأموال أجنبية تساعد القطاع الخاص على المساهمة في زيادة الناتج القومي وإيجاد طبقة جديدة من رجال الأعمال عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة لمشروعاتها الأجنبية ، مما يمكن القطاع الخاص من الإسهام في عملية التنمية لاسيما تنمية الملكية الوطنية

عن طريق رأسماله أو رؤوس الأموال الأجنبية أو إيجاد شركاء ممولين بحكم ما يتمتع به القطاع الخاص من مرونة في التعامل مع مؤسسات الاستثمار والتمويل، علي أن إسهام القطاع الخاص في عملية البناء يمثل علي الجانب الآخر دعمًا لعملية التطور الديمقراطي من خلال خلق قطاع اقتصادي مستقل عن هيمنة الدولة وسيطرتها ، مما يحد من قدرتها على الهيمنة بما يفضي إلى بناء شراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف تحقيق التكامل بينهما ، وهو ما يحقق مصالح كلا الطرفين والمجتمع(١) .

إذ تساعد الشركات المتعددة الجنسيات على منح الشركات الوطنية فرصة الاطلاع على كل ما يستحدث في مجال نشاطها وفقاً لأحدث الأطر العالمية والتي كثيراً ما تجهلها الشركات الوطنية والسوق المحلي ، فكثيراً ما تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات على المواد الأولية التي تمتلكها الدولة المضيفة ، والتي تجهل طرق استغلالها والاستفادة منها،وهو ما يساعد الشركات المحلية على أن تفتق أذهانها إلى سبل جديدة لاستغلالها بما يساعدها علي الوصول لأسواق جديدة لم يدور بخلدها الوصول إليها مسبقاً من خلال الاستفادة من الأيدي العاملة الوطنية التي تم الاستعانة بها وتدريبها من قبل الشركات المتعددة الجنسيات ،خاصة مع الاعتماد المتزايد على المعرفة والمهارات من أجل الاستخدام المربح للمنتج، لذلك قد تلجأ الشركة إلي الاستثمار في المعرفة والمهارات الإنتاجية لموظفيها بالإضافة إلى الاستعانة بالموردين المحليين للمدخلات اللازمة في عملية الإنتاج والعملاء المحليين الذين قد يتعين إكسابهم الخبرات بشأن التكنولوجيا الجديدة لاستخدام منتجات الشركة بفعالية وهو ما

(١) انظر / م. كريم عبيس حسان العزاوي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي(الأهمية والفرص المتاحة) ، المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

يكون له تأثير مباشر - على وجه الخصوص - على العمالة في الدولة المضيفة([1]) ، وبذلك تُمنح الشركات المحلية فرصة الارتباط بشبكة الشركات الدولية من خلال أربعة مسارات رئيسية: روابط الموردين في شبكة سلاسل القيمة العالمية ، والتحالفات الاستراتيجية مع الشركات المتعددة الجنسيات ، والتصدير المباشر ، والاستثمار الأجنبي المباشر هذه المسارات ليست متعارضة ، ولكن قد تنشأ فيما بينهم تحالفات وعلاقات تبادلية .

كما تلعب الشركات المحلية دورًا لا غنى عنه في شبكات الإنتاج الدولية ، فمثلاً في الولايات المتحدة ، تشتري الشركات متعددة الجنسيات النموذجية 25% من المدخلات من أكثر من ٦٠٠٠ شركة صغيرة ومتوسطة ، وكذلك فإن الشركات المتعددة الجنسيات اليابانية الموجودة في جنوب شرق آسيا مصدر أكثر من نصف مدخلاتها من الشركات المحلية، ويمكن أن تكون الشركات المحلية أكثر اندماجًا في سلاسل القيمة العالمية من خلال زيادة فاعليتها مع الشركات المتعددة الجنسيات والاستمرار في اكتساب الخبرات منها وبهذه الطريقة ، يمكن للشركات المحلية امتلاك القدرات الإنتاجية اللازمة لاختراق الأسواق الأجنبية و المنافسة في الأسواق .

كما أن التفاعلات المتزايدة مع الشركات المتعددة الجنسيات يزيد من احتمالية أن تصبح الشركة مُصدِرةً، وهو ما يعزز من قدرة الشركات المحلية على إنتاج المزيد من المنتجات عالية الجودة أو الأكثر تعقيدًا ، مما يؤدي إلى تحسين أداء الشركة إجمالاً، وهو ما تؤكده إحدى الدراسات التي([2]) أجريت حديثا ،إذ وجدت أن موردي

---

(١) انظر : The Transfer Of Technologies Of Multinational Corporations Economics Essay , op.ci.

(٢)- وكيبيديا الموسوعة الحرة ، الشركات متعددة الجنسيات ، سبتمبر ٢٠٢١ .

الشركات المتعددة الجنسيات في كوستاريكا بعد أربع سنوات ستصبح موردًا لشركة المتعددة الجنسيات ، شهدت الشركات المحلية زيادة بنسبة ٢٠ % في المبيعات ، وتوسعاً بنسبة ٢٦ % في الموظفين ، ونمواً بنسبة ٩% في الإنتاج، كما تُظهر دراسة حالة تجريبية في الهند ، أن الشركات المحلية في المشاريع المشتركة مع الشركات المتعددة الجنسيات تزيد احتمالية تصديرها مباشرة بنسبة ٣٠ في المائة مقارنة بالشركات المحلية والتي تبقي دون أي تفاعل .

ثانياً- تعزيز المنافسة بالدولة المضيفة :

غالبًا ما تلعب الحكومات أدوارا رئيسية في تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في العقود الماضية ، فهي تحسن القدرة التنافسية الشاملة لبلدانها من خلال سياسات الاقتصاد الكلي ، وبناء البنية التحتية ، وتمكين البيئة التنظيمية ، وتنمية رأس المال البشري ، إذ تشكل مجموعة من الشروط الدنيا اللازمة لأي دولة لاعتبارها وجهة استثمارية جذابة ، غير أن بعض الدول لم تقتصر محاولاتها علي ما قد سلف ، وإنما سعت إلى تطبيق سياسات صناعية خفيفة لمساعدتها على حل إخفاقات بعض أسواق قطاعات معينة بسبب العوامل الخارجية ، والمعلومات غير الكاملة ، ومشاكل التنسيق.

لعل ذلك مرجعه هو محدودية القدرات والخبرات التي تمتلكها الشركات المحلية مقارنة بالشركات المتعددة الجنسيات، لذا نجد الشركات المتعددة الجنسيات تبحث عن الأسواق التي تتسم بضعف المنافسة أو إنعدامها في مجال استثماراتها ، إذ يمكن للشركات المحلية التي تمتلك بعض القدرات التنافسية الاستفادة من الشركات المتعددة الجنسيات بطريقة غير مباشرة من خلال سعيها الدؤوب إلى البقاء في مضمار المنافسة، بما يمكنها من الاستفادة مما تمتلكه هذه الشركات من خبرات ، وهو ما يجعل

من الأسواق الوطنية ساحة للتنافس التي تلقى بظلالها علي رفاهية اقتصاد الدولة المضيفة وقدرته على الاستمرار في المنافسة والعمل بكفاءة من خلال الاستفادة مما تمتلكه من قدرات في التغلب علي ما يوجه الشركات المحلية ، ولعل ذلك هو ما أكد عليه تقرير الأمم المتحدة بشأن الاستثمار العالمي (١٩٩٧) حينما أكد التقرير على " أن انفتاح الاقتصادات على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد يمكن أن يساهم بشكل مباشر في زيادة التنافس أو المنافسة المحتملة في أسواق البلدان المضيفة، ويمكن للبائعين المشاركين في هذه الأسواق،أن يشملوا ليس فقط المنتجين المحليين (في حالة السلع والخدمات القابلة للتداول) والمصدرين من البلدان الأخرى ، ولكن أيضًا الشركات عبر الوطنية من البلدان الأخرى التي تنشئ فروعًا (بالإضافة إلى الترتيبات التعاقدية مع الشركات الأخرى) للإنتاج في الأسواق المحلية ،وعلاوة على ذلك ، فإن الشركات عبر الوطنية بما تتمتع به من مزايا خاصة تتعلق بالملكية أو التنافسية ، غالباً ما تكون أكثر قدرة من الشركات المحلية في التغلب على بعض الحواجز -المرتبطة بالتكلفة التي تحول دون دخولها مضمار المنافسة- التي تحد من عدد الشركات العاملة في صناعة ما وسوق منتجاتها، فهذه القدرة تساعد الشركات المتعددة الجنسيات على زيادة المنافسة من خلال السماح بدخول الاستثمار الأجنبي المباشر لمجالات لها أهمية خاصة لدى العديد من أسواق الخدمات، من خلال التجارة الدولية والتي تعتمد على أسس تجارية غير ممكنة أو محدودة " .

فإذا كانت المنافسة - بين الشركات المتعددة الجنسيات نفسها ، وبين الشركات المتعددة الجنسيات والمستوردين ، وبين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية - غير موجودة ، وكانت الشركات المتعددة الجنسيات تعمل في أسواق شديدة التركيز ذات قدرة تنافسية منخفضة ، فإن الفوائد التي تعود على المستهلكين من دخول الشركات المتعددة الجنسيات الأكثر كفاءة ، قد تتمثل في انخفاض الأسعار وتحسين

الجودة وزيادة التنوع وكذلك الابتكار وإدخال منتجات جديدة ،إلا أن ذلك لا يصب دائما في مصلحة المستهلك بل قد يكون دافعا لدى الشركات عبر الوطنية للانخراط في ممارسات تجارية مانعة للمنافسة تعمل على إبعاد الوافدين الجدد أو تؤدي إلى عدم الكفاءة وتقليل رفاهية المستهلك(١) ، وذلك إذا استمرت أو أصبحت أسواق الدولة المضيف مركزة بعد دخول الشركات المتعددة الجنسيات، معتمدة علي التجارة التقييدية وما يلحق بها من عقبات مانعة للمنافسة، وتتمثل الأنواع الرئيسية للسلوك المانع للمنافسة في : حالة الشركات المحلية البحتة والتواطؤ بين المنتجين والبائعين لنفس المنتج واحتكار عمليات الاندماج والاستحواذ والممارسات الرئيسية الإقصائية والسلوك المفترس في حالة الشركات المتعددة الجنسيات ،وقد تكون هذه الممارسات في بعض الأحيان مرتبطة على وجه التحديد بالعلاقات عبر الحدود والاتصالات التي تعمل في أكثر من بلد أو يتم تسهيلها من خلال هذه العلاقات.(٢) .

---

(١) ويمكن التأكيد على أنه ليس دائما ما تساعد الشركات متعددة الجنسيات على تحقيق الرفاهية لرعايا الدولة المضيفة ،بل يمكن أن يكون لها تأثير سلبي وذلك حال منح الدولة المضيفة للشركة حقوق الحصرية للإنتاج أو لبيع المنتج في الدولة المضيفة – وهو ما يعرف بحوافز القوة السوقية – والتي غالبا ما تكون مدعومة بالحماية من خلال تعريفة باهظة أو قيود غير جمركية على التجارة ، وهو ما يكون له آثار مباشرة مانعة للمنافسة ،والذي يصطحب بتأثير سلبي على الكفاءة وفوائد الاستثمار الأجنبي المباشر، وتستند هذه الحوافز مثلها مثل الحوافز الأخرى ، إلى هدف تعظيم الفوائد طويلة الأجل (في شكل رأس المال والتكنولوجيا والمعرفة الإدارية والوصول إلى الأسواق) التي يُتوقع أن يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر ؛ لكن نظراً لاحتمال حدوث آثار سلبية على الأداء الفعال للأسواق ، فإن التقييم الدقيق للتكاليف والفوائد ضروري إذا كان لمنح هذه الحوافز ما يبرره . انظر :

UNITED NATIONS , Part 2– FOREIGN DIRECT INVESTMENT, MARKET STRUCTURE AND COMPETITION POLICY , World Investment Report 1997 , https://worldinvestmentreport.unctad.org/wir1997/part-2-foreign-direct-investment-market-structure-and-competition-policy/

(٢) انظر : د/خليل فكتور تادرس ، المركز المسيطر للمشروع في السوق المعنية علي ضوء أحكام قوانين حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحكتارية دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٧ ، ص١٠٣ .وكذا انظر : =

ولعل ما سبق هو ما أكد عليه تقرير الأمم المتحدة بشأن الاستثمار العالمي (١٩٩٧) ، حينما أكد على دور الشركات المتعددة الجنسيات التي تتخذ من الاستثمار الأجنبي المباشر سبيلاً ، إذ تناول التقرير أن " تعتمد الحكومات على العديد من أدوات السياسة لضمان بقاء أسواقها موضع نزاع والحفاظ على المنافسة في الأسواق إلى أقصى حد ممكن ، حتى لا يتأثر النمو الاقتصادي والرفاهية بشكل سلبي بالتخصيص غير الفعال للموارد أو استخدامها، وتشمل أدوات هذه السياسة التجارية وسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة التنظيمية فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي المحلي وسياسة المنافسة، في حين أن الثلاثة الأولى تشمل القواعد واللوائح التي تخدم عدة أغراض وليس فقط الحفاظ على المنافسة بهدف تعزيز الكفاءة ، فإن الأخير يتعلق على وجه التحديد بالقواعد واللوائح - التي تنفذها سلطات المنافسة - فيما يتعلق بالترتيبات بين الشركات الموردة وسلوك الشركات الموردة الفردية ، بشكل عام ولكن ليس حصرياً ، في الأسواق الوطنية من المعترف به بشكل متزايد أن الاتساق والتماسك بين السياسات المختلفة مهمان ، وينعكس هذا في حقيقة أن تحرير التجارة ، وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر ، وإلغاء الضوابط المحلية في العديد من البلدان النامية في وقت واحد ، بما يضمن أن تستمر التنافس والمنافسة التي يتم إدخالها دون تقويض من قبل مجموعة أخرى ؛ ولكنه يجعل أيضًا من الصعب التكيف مع المنافسة ، خاصة بالنسبة للشركات المحلية المحمية حتى الآن مشكلة تتطلب اهتمامًا وإجراءات من قبل الحكومات تتضمن تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وإلغاء الضوابط المحلية في الوقت الحالي معاً" (١) .

=

د/ سامي عبدالباقي أبو صالح ، إساءة استغلال المركز المسيطر في العلاقات التجارية ، القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ الخاص بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحكتارية – دراسة تحليلية مقارنة ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٨ ومابعدها .

(١) انظر :

QIANG (C),YAN LIU &STEENBERGEN (V) , Foreign direct investment can help global value chain integration , MAY 13, 2021 ,

=

**ثالثاً – تصويب الأوضاع السياسية والاجتماعية بالدولة المضيفة:**

**من الضروري معرفة خصائص النظام الاقتصادي العالمي الذي ينقسم إلى مجالين: شمال غني نسبيً وصناعي- ممثلة في دول غنية استعمارية وهي الدول الاستعمارية الرسمية لأفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية - وجنوب فقير نسبيً وغير صناعي- ممثلة في إفريقيا وآسيا - مثله في دول إفريقيا ودول العالم الثالث واقتصادها المتهاوي، ، فالعامل المشترك بين هذه العوالم- الغنية والفقيرة - هو الفقر وضعف الاقتصاد، لكون بصدد دول غنية تبحث عن دول فقيرة لتكون محطا لاستثماراتها ودول فقيرة تبحث عن ملاذ للنجاة منه ، فالفقر هو المشكلة الأساسية لهذه البلدان النامية ، والهروب من الفقر هو التحدي الاقتصادي والسياسي المهيمن عليها بالمقارنة مع الاقتصادات الصناعية ، لذا فإن معظم الدول النامية تعاني من نقص وسائل الإنتاج الأساسية للصناعة الحديثة وهو ما يلقي بظلاله على مستوى دخل الفرد بها ليتسم بالانخفاض مقارنة بدول العالم الأول، إذ غالباً ما تُمنع الدول النامية من تحقيق الفائض نتيجة تدخل الدول المتقدمة في شؤونها الاقتصادية ، وهو ما قد ينسحب على الوضع السياسية ، إذ قد يؤدي عدم الاستقرار وحق الملكية غير الآمن والسياسات الاقتصادية غير الموجهة إلى تثبيط الاستثمار في رأس المال مما أدى إلى الحد من الكفاءة الاقتصادية ([1]).**

**ولعل من أبرز الأسباب الداعمة لتقديم الدول النامية لحوافز استثمارية هو رغبتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات المتعددة الجنسيات إليها =**

**https://blogs.worldbank.org/psd/foreign-direct-investment-can-help-global-value-chain-integration**

(١)- انظر:

**Fobete (D) ,Multinational corporation and third world development, op.cit, P. 1-3 .**

في سبيل دعم حكوماتها واقتصادها الوطني خاصة حال تعلق نشاط الشركة المتعددة الجنسيات بالبنية التحتية التي تحتاج إلي أموال طائلة وخبرات عالمية تفتقر إليها الدولة المضيفة ، لذا لا تمتلك هذه الدول سوى الاستعانة بهذا النوع من الشركات ، فوفقاً لقاعدة المصالح المتبادلة بين الحكومة -التي ترغب في تحقيق طفرة أو تحسين البنية التحتية مع افتقارها للموارد المالية التي تساعدها على ذلك،- والشركة -التي تسعى إلى تحقيق الأرباح من خلال الاستعانة بما تمتلك من أموال وخبرات - يمكن مساعدة الاقتصاد الوطني للدولة المضيفة علي النمو ، خاصة وأن هذه الشركات غالباً ما تستعين بالأيدي العاملة الوطنية للدولة المضيفة، وهو ما يساعدها على حل العديد من المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالفقر بما تقدمه من فرص عمل وأجور مرتفعة مقارنة بالشركات المحلية (١) .

يأتي ذلك علي الرغم من تعدد وجهات النظر حول ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية بالدول النامية نتيجة الاستعانة بالشركات المتعددة الجنسيات بها (٢) على سند أن سياسة الشركات المتعددة الجنسيات لا ترتبط بالسياسة العامة للدول النامية ، بل بالسياسة العامة للشركة الأم (٣) ، مما ينشأ عنه ارتفاع الفوارق الاجتماعية بين العاملين بالشركة المتعددة الجنسيات مقارنة بغير العاملين بها والذين يعانون من التدهور المعيشي باستمرار نتيجة ضعف الدولة علي مواكبة ركب الزيادة المستمر في

(١) انظر : د/ مصطفي كامل السعيد إبراهيم ، الشركات متعددة الجنسية والوطن العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ٩٣ .

(٢) انظر : د/ حسن زعرور ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، العدد ٢٥ ، تموز ١٩٩٨ ، منشورة علي الموقع التالي : https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%

(٣) انظر : د/ منى قاسم ، الشركات متعددة الجنسية وأهميتها في الاقتصاد العالمي ، منشورت بنك مصر ، السنة الحادية والأربعون ، العدد الأول ١٩٩٩، ص ٥٤ .

رواتب الشركات المتعددة الجنسيات خاصة مع ما تعانيه الدول من جمود في التنمية المحلية الذي يتزامن مع ارتفاع الأسعار بالأسواق المحلية نتيجة ارتباطها بالأسواق العالمية ، وهو ما من شأنه إحداث فجوة عميقة بين طبقات المجتمع لتختفي الطبقة الوسطى وتبقي الهوة بين الطبقة الدنيا والطبقة العليا في المجتمع دون رابط بينهم – الطبقة الوسطى – بما يساعد المجتمع على الاحتفاظ بالقيم والأخلاق مما ينتج عنه نشوء ظواهر اجتماعية غير مرغوبة فيها كانتشار الأخلاق الوضيعة والرشوة والفساد بين رعايا الدولة ، لتتحول الدولة المضيفة على المدى البعيد إلى بقايا دولة .

## المبحث الثاني

## الشركات المتعددة الجنسيات كوسيلة هيمنة علي الدول النامية

نظراً لما يقبع في عقول الدول النامية ورعاياها من معتقدات تتعلق بالحقبة الاستعمارية للدول المتقدمة حول سعيها الدائم للهيمنة وفرض سيطرتها عليها،وذلك على خلفية ما تعرضت له الدول النامية من ظلم ونهب لمواردها خلال الحقبة الاستعمارية المنقضية ، والتي كان نتاجها طفل يعمل تحت أشعة الشمس الحارقة لينعم بجهده طفل في أقصى الأرض لا تربطه به أواصل صلة عرقية أو ثقافية ، لذا دائما ما ترى شعوب الدول النامية أن كل مساعي الدول المتقدمة ما هو إلا بحث عن مصالحها فقط دون أن تكون مصالح متبادلة لنكون بصدد المصلحة ذو الطرف الأوحد أما عن الطرف الآخر –الدول النامية - فعليها أن يجني الخسائر التي لا يدري عنها شيء، ولعل هذه النظرة تظهر جليًاً في النواحي التجارية والاقتصادية، إذ ينتاب شعوب الدول النامية الريبة من استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات على أراضيها، ليتم اختزال الهدف المرجو من استثماراتها في السيطرة والهيمنة علي مقدرات هذه الدول والتحكم في اقتصادها وفقاً لما يحقق مصالح الدول المتقدمة وشركاتها دولية النشاط (المطلب الأول) ، ولعل ما سلف – من وجهة نظرنا - غير قاصر على النواحي التجارية وحسب بل قد أمتد ليشمل النواحي غير التجارية كالحياة السياسية والاجتماعية للدولة المضيفة(١)،وذلك حال تمتع هذه الدول بثقل سياسي في محيطها الإقليمي (المطلب الثاني ) .

(١) انظر : د/ أحمد عبدالله يعقوب عبداللطيف ، الإصلاح التشريعي وأثرة علي الاستثمار الاجنبي " دراسة مقارنة " ، رسالة دكتوراة جامعة عين شمس ، ٢٠٢١ ، ص ٢٣ .

## المطلب الاول

## هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على النواحي التجارية والاقتصادية للدول النامية

لعل الهدف الذي تسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحقيقه من وراء الاستثمار بالدول النامية لا يمكن إختزالة في تحقيق الربح والاستفادة مما تمتلكه من طبيعة وما تقدمه من حوافز استثمارية فحسب، بل قد تحمل هذه الاستثمارات في جعبتها أهداف مخبئه تسعي لتحقيقها إلى جانب تحقيق الأرباح فقد تهدف الشركة المتعددة الجنسيات إلى التحكم في الأسواق من خلال الاستحواذ علي الشركات الوطنية لتبدأ مرحلة السيطرة والهيمنة على القواعد الحاكمة للسوق لتضع قواعده وفقاً لما يحقق مصالحها الآنية والمستقبلية (أولاً) ، أو قد يكمن هدفها في السيطرة على الاقتصاد الوطني للدول النامية خاصة عند تعرضه لهزات قد تعصف به حال اختيار الشركات المتعددة الجنسيات الانسحاب باستثماراتها من الدولة المضيفة، وهو ما يشكل وسيلة للضغط عليها (ثانياً)بما يمكنها من السيطرة على الاقتصاد الوطني للدول النامية المضيفة (ثالثاً) .

**أولاً – الاستحواذ على الشركات الوطنية كوسيلة للهيمنة على الدول النامية :**

قد تستهدف الشركات المتعددة الجنسيات من وراء استثماراتها فرض السيطرة على الحياة التجارية للدول المضيفة من خلال الاستحواذ علي الشركات الوطنية للدولة علي أن ذلك غير قاصر علي الدول النامية وحسب، بل قد يمتد لتشمل الدول المتقدمة

(١)، غير أن قوة تاثيرها وانتشارها يظهر جلياً بالدول النامية عن المتقدمة، وذلك تأسيساً على أن ما تمتلكه الشركات في الدول المتقدمة من رؤوس الأموال وتكنولوجيا تمكنها من اختراق أسواق الدول النامية بسهولة وييسر معتمدة في ذلك على رغبة الدول النامية في الاستعانة بالاستثمارات لإشباع احتياجاتها التي لا يقوي الاستثمار الوطني على تحمل نفقاتها .

وتعتمد عملية الاستحواذ على سيطرة إحدى الشركات المتعددة الجنسيات على إحدى الشركات الوطنية بالطريق الرضائي وبعد الدخول في مفاوضات تكلل بالنجاح لتنتقل الشركة الوطنية – المستحوذ عليها – إلى الشركة المتعددة الجنسيات – المستحوذة – بكل ما تمتلكه من أصول وموجودات وموظفين ، وهو ما يمنح الشركة المتعددة الجنسيات الحق في تغيير اسم الشركة وهذه هي الصورة العامة للاستحواذ، لكن قد يتم بوسيلة غير رضائية، ويسمى بالاستحواذ العدائي ويتضمن أساليب وطرق متعددة ، غير أنه يتطابق مع الطريق الرضائي فبموجب تلك الصفقة يتم الاستحواذ على جميع الموظفين بتلك الشركة وكذلك المعدات وكافة الأصول التابعة لتلك الشركة بموجبها أيضا يتم تغيير اسم الشركة للشركة المستحوذة في عمليات الاستحواذ العدائية على الشركات ، غير أنها تختلف في أن تلك العملية تتحقق بالسيطرة على إحدى الشركات عن طريق عدم الرضا والموافقة من قبل تلك الشركة ، إذ غالب ما يتم إتباع هذه الطريقة مع الشركات التي لها أسهم واضحة في البورصة لسهولة السيطرة عليها

(١) ويعني الاستحواذ اصطلاحاً السيطرة أو التحكم في إدارة الشركة المستحوذ عليها لتحقيق الحق في التصرف بشئونها من خلال عروض الشراء المقررة في مجال الشركات .انظر : د/ أحمد عبدالرحمن الملحم ، مدي مخالفة الاندماج والسيطرة لأحكام المنافسة التجارية ، دراسة تحليلية مقارنة بين القانونيين الامريكي والأوروبي مع الاشارة الي الوضع في الكويت ، مجلة الحقوق ، السنة التاسعة عشرة ، العدد الثالث ، جامعة الكويت ، ١٩٩٥ ، ص ١٤ .

من خلال الاستحواذ على تلك الأسهم ، وذلك عن طريق امتلاك المستحوذ لبعض الأسهم التابعة للشركة (١)، وغالباً ما يكون هناك أسباب واضحة لعدم رغبة الشركة في السيطرة عليها من قبل الشركة الأخرى، إما بسبب المقابل وعدم التوافق بينهما بشأنه أو بسبب عدم رغبة تلك الشركة في تملكها من قبل الشركة الأخرى ، أو أنها لا ترغب -في الأساس -في بيع الشركة والأسهم الخاصة بها بسبب التطلعات المستقبلية ورغبتها في جني العديد من الأرباح(٢).

وأياً كانت الوسيلة المتبعة للاستحواذ من قبل الشركات المتعددة الجنسيات ، إلا أن لجوء الشركات إلى أي من الطريقتين سالفتا الذكر كوسيلة للاستثمار بإحدى الدول المضيفة قد لا ينم عن رغبة خالصة منها في اقتحام أسواق جديدة أو توسيع حجم استثماراتها ، بل قد يقبع وراء هذه الخطوة رغبة دولتها الأم في بسط سيطرتها على الاقتصاد الوطني للدولة المضيفة وتوجيهه كيفما تشاء لتفرض علي الدولة المضيفة توجهات اقتصادية أو سياسية أو حتى اجتماعية آنية ومستقبلية ، لتصبح هذه الشركات سيف مسلطاً على رقاب الدول النامية التي تمتلك الرأي والقوة الناعمة في محيطها الإقليمي أو الدولي لتمنعها عن تبني موقفاً معين أو إقرار موقف معين دون أن يصب في مصلحة الدولة المضيفة أو يكون لها اعتبار ليكون لديها إدراك كامل بأنها هي من

(١) تجدر الإشارة إلى أن فكرة الاستحواذ على الشركات غالبا ما يترك أثر في العقول علي أنه يتعلق عملية عدائية ضد الشركة المسحوذ عليها والاقتصاد الوطني ،إلا أن هذه الفكرة يجتنبها شي من الخطأ ، فقد يصبح الاستحواذ ضرورة للاستمرار والبقاء خاصة حال امتلاك الشركة المستحوذة علي تكنولوجيا متطورة لا تمتلكها الشركة المستحوذ عليها ، أو إذا كان الغرض من الاستحواذ هو رغبة كلا الشركتين المستحوذة والمستحوذ عليها في تنوع النشاط وإدخال أنشطة تتمتع بدرجة عالية من الأمان لدرجة تنتهي معها المخاطر التي قد تتعرض لها . انظر :د/ نهاد أحمد إبراهيم السيد ، الاستحواذ على الشركات التجارية ، دار النهضة العربية ، ٢٠١٤ ، ص ١٧ .

(٢) انظر : د/ حسين فتحي ، التنظيم القانوني لاسترداد وشراء الشركة لأسهمها ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٦، ص ٥ ومابعدها .

تملك وتتحكم في مقدرات الدولة المضيفة، فلها أن تساعدها علي إنعاش اقتصادها من خلال ما تقدمه من تعزيز لقدرات شركاتها الوطنية المستحوذ عليها ولها أن تضع الدولة المضيفة في زمرة الدول صاحبة الاقتصاد المنهار الذي يصعب إنعاشه أو تعافيه ليصبح طارداً للاستثمارات، وهو ما تحاول الدول سواء النامية أو المتقدمة توقيه بأي شكل وبأي ثمن،ولعل ذلك هو ما دفع المشرع المصري إلى التدخل لمعالجة الاستحواذ على الشركات من حيث زيادة رأسمال الشركات المساهمة وإعادة هيكلتها، وذلك تفاد لتعثرها وحماية للاقتصاد الوطني، وذلك بموجب القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن سوق رأس المال وللائحته التنفيذية .

كما أن الاستحواذ من قبل الشركات المتعددة الجنسيات قد يمثل الباب الخلفي للقضاء علي الشركات المحلية وتقويض فرصها في المنافسة من أجل البقاء والسيطرة علي الأسواق ، وذلك في محاولة من الشركات المتعددة الجنسيات للقضاء على كافة الشركات المنافسة في المجال الذي تم الاستثمار فيه من قبل الشركة التابعة لها لتتولي التحكم في قواعد السوق كالتحكم في حجم الإنتاج والأسعار ونطاق التوزيع الجغرافي ، وذلك بالمخالفة لحرية المنافسة باعتباره أحد أهم المبادئ التي تعتمد عليها التجارة بصفة عامة والأسواق بصفة خاصة ، وهو ما يؤكد محاولة الشركة المتعددة الجنسيات في خلق وضع احتكاري للسوق بما يمنحها القدرة في السيطرة على السوق والتعامل وفقاً لما يحقق مصالحها الآنية والمستقبلية دون منافس ودون أن تكترث بمصالح الاقتصاد الوطني الذي يفقد شركاته القائمة أو المحتملة ، وهوما يشكل هاجساً لدي المستثمر الوطني والأجنبي والريبة من قدرته علي منافسة الشركة المستحوذة أو الصمود أمام ما تمتلكه من قدرات مالية أو تكنولوجية تساعدها في البقاء على عرش

السوق دون منازع ([1])، وهو ما يشكل تهديداً كارثيا سواء على المدى القريب أو البعيد ، لذا تدخل المشرع الوطني ليضع حدا لمثل هذه التصرفات في محاولة منه لحماية الاقتصاد الوطني، إذ اشترط موافقة السلطة المختصة على عملية الاستحواذ، وذلك منعاً للاستعانة بالاستحواذ كسبيل للإضرار بالاقتصاد الوطني كستار للإضرار بالاقتصاد الوطني ، ومنها المشرع المصري في القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية ، القانون رقم ٦٧ لسنة٢٠٠٦ لحماية المستهلك([2]) .

**ثانيا – القضاء على المنافسة وتعزيز الاحتكار :**

تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات على القدرات والخبرات التي تملكها باعتبارها ميزة تنافسية مقارنة بقرنائها من الشركات العاملة بذات المجال، وهو ما يساعدها علي لازدهار حال استغلالها الاستغلال الأمثل، خاصة مع سعي كل شركة إلى امتلاك ميزة تنافسية تمنحها القدرة على جذب المستهلكين الحاليين أو المحتملين- وهي منافسة محمودة - ، غير أن الأمر بشأن المنافسة لا يسير دائما على هذه الشاكلة ، بل تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات إلى الاستعانة بما تمتلكه من قدرات تنافسية في القضاء على الشركات المحلية منعاً لظهور شركات منافسة حالية أو محتملة، وهو ما يُفسح المجال أمامها .

---

(١) انظر : Patrick (D) , L'entreprise de droit international , RGDIP , Tom108 , Paris : 2004 , p.106 .

(٢) راجع القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ ، القانون رقم ٦٧ لسنة٢٠٠٦ لحماية المستهلك .

لذا كان من الضروري أن تتدخل الدول المضيفة لحماية استثماراتها وشركاتها المحلية من المنافسة الضارة وحماية لاقتصادها الوطني ([1])، إلا أن بعض القوانين الوطنية قد تساعد الشركات المتعددة الجنسيات على الإضرار بالشركات المحلية واقتصادها الوطني – عن غير عمد - من خلال ما قد تمنحه للشركات المتعددة الجنسيات من تيسيرات وحوافز استثمارية – حوافز في مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال- لا تقدم لنظيرتها من الشركات المحلية وذلك سعي منها لجذب استثماراتها ([2])، وهو ما ينطبق على النصوص التشريعية التي تُجيز للشركة المتعددة الجنسيات استيراد مستلزمات الإنتاج ومعداته دون التقيد بالقواعد المعمول بها في هذا الشأن بالنسبة للشركات المحلية ([3])،لتصبح الشركات المحلية عاجزة علي مواكبة التكلفة الفعلية للمنتج المطروح بمعرفة الشركات المتعددة الجنسيات ، ليصب في النهاية في مصلحة الشركات المتعددة الجنسيات على حساب الشركات المحلية، وهو ما يعد تغليباً لمصلحة الشركات المتعددة الجنسيات علي حساب الاقتصاد الوطني وشركاته المحلية ،

---

(١) إذ يصبح على الدول النامية أو المضيفة على حماية استثماراتها من حيث وجودها وحجمها بما تتخذة من إجراءات وما تصدره من قوانين تحول دون المساس باستثماراتها لتحد من حجمه وتضيق من نطاقه . انظر:

Rachid (Z) Le régime de l'investissement international en Algérie ,RASJEP, Volume 31 , NO 03 ,1991, p. 424.

(٢) انظر :

Salah (N.M) , Analyse du code des investissements 93/12 du 05 Octobre 1993, thèses pour l'obtention du diplôme de magister, Institut de droit et des sciences Administratives , Universite d Alger 1996 , P.1 .

(٣) انظر :المركز الديمقراطى العربى ، الشركات المتعددة الجنسية والدول النامية "منافع ومآخذ" ، 31.يناير ٢٠١٦ ، منشور علي الموقع التالي :

https://democraticac.de/?p=26786

لذا يجب على الدول النامية الاكتراث أكثر بشأن ذلك عند منح مزايا تفضيلية لصالح الشركات المتعددة الجنسيات لتضع في الاعتبار حماية الاقتصاد الوطني والشركات المحلية التي يمكن أن يؤدي تبني مثل هذه المواقف التفضيلية – لصالح الشركات المتعددة الجنسيات- إلى اعتبار الدولة المضيفة دولة طاردة للاستثمار الوطني على المدى البعيد ، خاصة إذا لجأت الشركات المتعددة الجنسيات إلى اتباع أساليب غير شريفة للتهرب الضريبي ونقل الأموال إلى الدولة الأم .

ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد بل تمتد محاولة الشركات المتعددة الجنسيات للسعي إلى الاحتكار والهيمنة على الحياة التجارية للدولة المضيفة خاصة النامية من خلال فرض قيود علي التكنولوجيا التي يتم نقلها إليها في محاولة منها للحفاظ والهيمنة على ما تمتلكة من تكنولوجيا ، فلا تسمح بخروج التكنولوجيا المنقولة بصحبة الاستثمارات الأجنبية من جعبتها إلى الدول النامية، إذ تسعى هذه الشركات إلى وضعها في طي الكتمان بما يمنع تسريبها أو إطلاع الدول المضيفة عليها دون موافقتها من خلال إبرام عقود نقل التكنولوجيا والتي تخضع للعديد من القيود .

فعلى الرغم من انتقال هذه التكنولوجيا إلى الأراضي الوطنية للدولة المضيفة، إلا أن الشركة الأم تسعى جاهدة إلى استغلالها بطريقة تجعل من الشركة المتعددة الجنسيات جزءا لا يتجزأ منها لتتبنى استغلال التكنولوجيا المنقولة بإحدى الطرق التالية أو كلاهما(١) ، الأول : ممثل في الاعتماد على التكنولوجيا دون أن تسمح بتدخل الأيدي البشرية، وهو ما يتقلص معه فرص الاعتماد على العمالة الوطنية للدول النامية، وبالتالي لا تستفيد الدولة المضيفة في هذه الحالة من نقل الخبرات أو تدريب

(١) انظر : د/ يحيي عبدالرحمن رضا ، الجوانب القانونية لمجموعة الشركات عبر الوطنية ، المرجع السابق ، ص ٦٧١ ومابعدها .

الأيدي العاملة الوطنية ، فكل ما يمكن أن تجنيه هو الضرائب والجمارك التي يتم فرضها بعد انتهاء الفترة الزمنية للتيسيرات الممنوحة(١)، والثاني: أن تستعين الشركة المتعددة الجنسيات بالتكنولوجيا إلى جانب الاستعانة ببعض الأيدي العاملة والتي يمكن أن تكون وطنية أو أجنبية ، وفي حالة الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية المدربة والتابعة للشركة الأم(٢)، فهي لا تسمح للايدي العاملة الوطنية للدولة المضيفة الاختراق أو الاطلاع على ما تمتلكه من تكنولوجيا لتبني جدار عازل بين مصانعها وبين الدولة المضيفة ، أما إذ تم الاستعانة بالأيدي العاملة الوطنية بعد تدريبها فإن الشركة تلجأ إلى عدم إطلاعها على كافة ما يتعلق بالتكنولوجيا المنقولة بصحبة الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة المضيفة ليقتصر أمر التدريب عند حدود مرحلة معينة من الإنتاج، وبالتالي نكون بصدد تدريب مقيد ومشروط للأيدي العاملة،ووفقاً لما سلف فإن الغنائم التي تحصل عليها الدول النامية من التكنولوجيا المنقولة بصحبة الاستثمارات الأجنبية قد لا تقتصر على الضرائب والجمارك، إذ تمتد لتشمل المنتج محل التكنولوجيا المملوكة لها ، وبالتالي قد لا يمثل الاستثمار بمعرفة الشركات المتعددة الجنسيات فرصة حقيقية لنقل التكنولوجيا إلى الدولة الأم، خاصة وأن النقل بين الشركة المتعددة الجنسيات في الدولة المضيفة والشركة الأم يعد نقل داخلي لا يتخطى هذه الحدود، وهو ما ينعدم معه فرص الشركات الوطنية في الاستفادة من هذه التكنولوجيا(٣)، فما تستفيد منه الدول

---

(١) انظر : د/ جهاد أبو السندس ، د/ غازي المومني ، أثر الاستثمارات غير الأردنية علي ربحية الأسهم ومخاطرها (دراسة حالة الشركات الصناعية في الاردن) ، مجلة آفاق الاقتصادية ، الأمارات العربية المتحدة ، المجلد ٢٧، العدد ١٠٧ ، ٢٠٠٦ ، ص١٢ .

(٢) انظر: د/محمد نبيل الشيمي،الشركات متعدده الجنسيه، الشركات متعدده الجنسية، يناير ٢٠١٠، ص٩.منشور علي الموقع التالي : http://arabic.rt.com/forum/showthread.php?t=5208 8

(٣) انظر: د/حسين عبد المطلب الأسرج، استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر، سلسلة رسائل البنك الصناعي الكويت، ص ٤.

=

النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الحالة هو نتاج التكنولوجيا المملوكة للشركات الأجنبية العاملة فيها وليست التكنولوجيا ذاتها، وهو ما يجعلها دول مستهلكة للتكنولوجيا دون مالكة أو منتجة لها([1]) .

كما قد تسعى الشركات المتعددة الجنسيات من وراء استثمارها بالدولة المضيفة إلي انتقاء الأيدي العاملة والعقول النيرة لدى الدولة المضيفة ونقلها إلى الشركة الأم، إذ تسعى الشركات إلى نقل العقول البشرية الناضحة إلى الشركة الأم تحت تأثير توفير المناخ العلمي الملائم أو العائد المادي والوضع الاجتماعي المرموق الذي يسعى إلى تحققه ، وهو ما يسميه البعض([2]) بظاهرة النقل العكسي للتكنولوجيا، تأسيساً علي أن التكنولوجيا لم تعد تعتمد اليوم على امتلاك المواد الأولية أو العمل، وإنما على امتلاك قاعدة بشرية مثقفة عِلْمِيًّا وَتِكْنُولُوجْيَا، وهو النهج المتبع لدى العديد من الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

كما قد تسعى الشركة المتعددة الجنسيات إلى الاحتكار والسيطرة على الأسواق المحلية والعالمية من خلال القضاء على كافة المنافسين بالسوق ، والتي غالبا ما تكون نتاج معركة محتدمة- التي تختلف حدتها ومداها حسب قدرة هذه الحكومات على الصمود والمواجهة من عدمه - بين الشركات الدولية الساعية إلي احتكار الأسواق وبين حكومات الدولة المضيفة والتي تنتهي غالباً بخسارة الحكومات لمثل هذه المعركة ، مع الأخذ في الاعتبار أن الاحتكار والهيمنة على الأسواق غير قاصر علي الدول

=

https://books.google.com.eg/books?id=ZncYBAAAQBAJ&pg=PT9

(١) انظر: د / منى السيد عادل عمار ،آليات نقل التكنولوجيا الدوائية وفقاً لاتفاقية التريبس والقانونين المصري والفرنسي (الصعوبات وسبل التغلب عليها) ، دار النهضة العربية ،٢٠١٩ ، ص ٦١ وما بعدها .

(٢) انظر: د/سيد طه بدوي، دور الشركات العابرة للحدود في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الدول النامية " في ظل تطبيق اتفاقية الاستثمار المتصلة بالتجارة " تريمز TRIMS"، المرجع السابق، ص٦٠.

النامية وحسب، بل تطال مثل هذه الاحتكارات الدول المتقدمة لكنها أكثر تأثيراً علي الدول النامية، للعديد من الأسباب منها ما يرجع إلى تفوق الشركات المتعددة الجنسيات على حكومات الدول النامية وما تمتلكه– الدول النامية -من قدرات تساعدها على تقليل حدة هذه الآثار السلبية وتقويض محاولات السيطرة الكاملة ، وهو ما يغل يد الدولة النامية عن الاعتراض أو تعديل بعض النصوص القانونية وفقاً لما يحقق مصالحها الآنية والمستقبلية، كما أن القطاعات والمجالات التي تقع فريسة للاحتكارات تختلف بالدول المتقدمة عن النامية، إذ تتعلق الاحتكارات في الدول المتقدمة بالقطاعات الصناعية والتكنولوجية بما يمكنها من إحداث التقدم والتنمية المستدامة بينما يقتصر الاحتكار في الدول النامية على القطاعات الاستهلاكية والترفيهية وحسب(١)، وهو ما يشكل تقويضا لأي محاولات لإنعاش الاقتصاد الوطني للدول النامية،خاصة بعد أن يستشري ليضرب بجذوره في مجالات عديدة وحيوية، هنا يصبح من الصعب أو المستحيل القضاء عليه، ما لم تتخذ الدولة في الوقت المناسب الإجراءات الحاسمة والقوية للقضاء عليها، وهو ما لم تسمح به الشركات المتعددة الجنسيات وحكوماتها .

**ثالثاً - السيطرة على الاقتصاد الوطني للدول النامية:**

لعل أهم ما يميز الشركات المتعددة الجنسيات هو امتلاكها لأصول كبيرة تقدر بعملات متباينة ومتنوعة نتيجة لتعدد الدول المضيفة التي تعمل بها مما يمنحها القدرة علي التحكم في السياسة النقدية لها بما تمتلكه من قدرة في التأثير عليها- السياسة النقدية للدولة المضيفة-، بل والاقتصاد العالمي من خلال ما تتخذه من قرارات بشأن

(١) انظر: د/ محمد يوسف ، منحة المنافسة في عصر الاحتكارات ، جريدة الشروق ، 30 ديسمبر ٢٠١٨ ، منشور علي الموقع التالي:

https://www.shorouknews.com/columns/view.asb4-9d42-b5c23d5372ee

نقل أصولها من دولة مضيفة إلى أخرى أو من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى إحداث أزمة نقدية على المدى القريب بالدولة المضيفة أو بالاقتصاد العالمي على المدى البعيد.

على أن الشركات المتعددة الجنسيات تتمتع بتأثير غير مباشر على الاقتصاد الوطني للدولة المضيفة لجعله اقتصادا يمكن وصفه بغير المستقل – الاتكالي- خاصة مع عدم اعتماده علي ما تمتلكه من قدرات ومقدرات ، وهو ما يقف حائلا أمام إنشاء صناعات محلية قادرة على سد احتياجات رعايا الدولة المضيفة بعيداً عن الاستيراد مع الاعتماد علي التصدير كوسيلة لتوفير العملة الأجنبية التي تساعد الاقتصاد الوطني علي الازدهار، وذلك من خلال استغلال الثروات الطبيعية التي تمتلكها الدول المضيفة، والتي غالباً ما تكون الدافع الرئيسي لدى الشركات للاستثمار بهذه الدول، لذا تسعى دائما الشركات المتعددة الجنسيات إلى السيطرة علي هذه الثروات من خلال الحصول على عقود امتياز بمقابل زهيد أو تقويض أي محاولات– وطنية أو دولية - لاستغلالها من قبل الدول المضيفة .

إذ غالباً ما تفرض الشركات المتعددة الجنسية استراتيجية تصنيع في الدول النامية لا تساعد على إقامة صناعات متكاملة داخل الاقتصاد القومي مما يكرس من التبعية المستمرة للدول الأجنبية خاصة فيما يتعلق باستيراد الآلات والمعدات اللازمة لإنشاء صناعات متكاملة، ولعل ذلك مرجعه هو رغبة الشركات المتعددة الجنسيات ودولها – التي غالبا ما تكون دولة متقدمة – في بسط سيطرتها وهيمنتها على اقتصاد الدول لتجعل منها اقتصاديات تابعة لتوجهاتها ومصالحها دون الاكتراث لمصالح الدولة المضيفة ، وهو ما من شأنه جعل اقتصاد الدولة المضيفة اقتصاد تابع يعتمد على توجهات الشركة المستثمرة ، وهو ما يمنحها فرصة تشكيل اتجاهات الاقتصاد والمستهلكين ليصبح بعد فترة ليست بالبعيدة اقتصادا استهلاكيا يعتمد على الاستيراد

فقط دون الإنتاج مما يمنح الشركة فرصة وضع خريطة لتوجهات الدولة والمستهلكين فلا يملكون الحيد عنها أو تغييرها ، وهو ما يسمح بفرض نماذج استهلاكية بعيدة عن الطابع الاستهلاكي للدولة المضيفة ، خاصة فيما يتعلق بالاستهلاك الطرفيهي على حساب المشروعات الإنتاجية التي تضع الدولة المضيفة في مصاف الاقتصاديات الناشئة أو المتقدمة، وهو ما لا ترغب في تحققه الشركات المتعددة الجنسيات لضمان استمرار التبعية والهيمنة ، خاصة وأن اتباع هذه السياسة سيكون من شأنها اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات لتلجأ الدولة المضيفة إلى الاستعانة بمدخراتها أو الاستدانة الخارجية لتغطيتها، وهو ما من شأنه أن يعرض الاقتصاد الوطني للدول النامية للخطر حال تراكم الديون وعدم قدرتها علي الوفاء بها ، كما أن من شأن ذلك ربط الاقتصاد الوطني بالتغيرات التي قد تلحق بالاقتصاد العالمي مما يجعل منه أكثر تَأثُّرا بالأزمات المالية العالمية التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي .

تجدر الإشارة إلى أن تأثير الشركات المتعددة الجنسيات غير قاصر على الاقتصاد الوطني للدول النامية وحسب، بل أمتد ليشمل الاقتصاد العالمي بما أحدثته من تغير في طبيعة العلاقات الدولية نتيجة تصاعد دور الشركات المتعددة الجنسيات في تشكيل نظام تجاري عالمي حر- بما تقدمه من مشاريع إنمائية كبرى علي المستوى الدولي- (١) والذي نتج عنه تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات ليجعل من الضروري التعاون بين هذا النوع من الشركات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية مثل منظمة الجات وصندوق النقد الدولي، وذلك سعي منها لتحقيق ما تصبو إليه من مصالح آنية ومستقبلية والتحكم في الاقتصاد الوطني من خلال فرض قواعدها علي

(١) انظر :

Mahfoud (B) , Droit international de la coopération industrielle,edition O.P.U.publisud , Alger ,1982 , p, 66.

المنظمات والمؤسسات الدولية (١)، بما يمنحها القدرة على التحكم في زمام الأمور دولياً ووطنياً وفقاً لما يتوافق مع مصالحها ، خاصة مع غياب الشفافية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات فيما يتعلق بحجم أعمالها والمجالات التي تتخذها محلاً لنشاطها ومصادر تمويلها والإجراءات التي تتخذها لمواجهة الفساد، وهوما أكدت عليه منظمة الشفافية الدولية (٢) حينما أكدت على أن نسبة ٨٠% من الشركات العملاقة في العالم لم تتمكن من اجتياز الاختبارات بشأن مكافحة الفساد والشفافية التنظيمية وحجم استثماراتها بكل دولة (٣) .

(١) انظر : د/ بطرس بطرس غالي ، المدخل الي علم السياسة ، المكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٩ ، ص ٢٦ .

(٢) منظمة الشفافية الدولية هي منظمة رمز لها اختصاراً (TI) هي منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد هذا يتضمن الفساد السياسي وغيره من أنواع الفساد، وتشتهر عالمياً بتقريرها السنوى حول مؤشر الفساد، وهو قائمة مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم، ومقر المنظمة الرئيسي يقع في برلين، ألمانيا ، فهي مكونه من مجموعة من ١٠٠ فرع محلي، مع سكرتارية دولية في برلين، بألمانيا، تأسست في عام ١٩٩٣ بألمانيا كمؤسسة غير ربحية، وهي الآن منظمة عالمية غير حكومية، وتدعو لأن تكون منظمة ذات نظام هيكلي ديمقراطي متكامل . وللمزيد حول منظمة الشفافية الدولية يرجي مراجعة الموقع التالي : الشفافية الدولية ، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، 2فبراير ٢٠٢١ ، منشور على الموقع التالي : https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%%D9%8A%D8%A9

(٣) - للمزيد حول الشفافية بالشركات متعددة الجنسيات يرجي الإطلاع علي تقرير منظمة الشفافية الدولية يرجي مراجعة التقرير بعنوان " الشفافية في تقارير الشركات الكبرى : تقييم الشركات متعددة الجنسيات في الأسواق الناشئة" ،جمعية الشفافية الكويتية ، ٢٠١٣ ، منشور علي الموقع التالي :

http://www.transparency.org.kw.aui.org/books/www.transparency.org.kw.au/ar/index.php/books/or/333/index.html

## المطلب الثاني

## هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على النواحي غير التجارية للدول النامية

إذا كان عظم دور الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على النواحي الاقتصادية والتجارية للدولة المضيفة يظهر جلي للكافة ، إلا أن الشركات المتعددة الجنسيات واستثماراتها تعد أبوابا خلفية لأهداف غير تجارية تسعى إلى تحقيقها، فقد تمتد هيمنتها كثيرا علي النواحي السياسية للدولة لتجعلها تتبنى اتجاها سياسيا معينا - دون إرادتها- قد لا يصب في مصلحتها الوطنية (أولا) ، ليظهر جلياً تأثيرها على سيادة الدولة المضيفة (ثانياً) .

أولاً- الهيمنة على النواحي السياسية للدول النامية : قد يرجع الهدف من تأسيس أحد الشركات المتعددة الجنسيات بأحد الدول النامية إلي الرغبة في تحقيق الهيمنة السياسية على الدولة المضيفة من خلال التحكم في سياستها الداخلية -المتبعة بشأن التعامل مع مشاكلها الداخلية -أو الخارجية أو الإقليمية من خلال تأثيرها علي الأوضاع السياسية المتعلقة بالدول المجاورة والمحيطة أو التي ترتبط بها بحكم التاريخ أو المصالح الحالية أو المستقبلية ، بما يجعلها أداة للضغط لتتبنى الدولة المضيفة اتجاها دون آخر، ولعل ذلك هو ما يمثل هاجس لدى الدول المضيفة للشركات المتعددة الجنسيات ومدى سيطرتها على قرارات الحكومة وسياستها المتبعة في سبيل تسيير أمور البلاد إقتصادي أو سياسي، على أن درجة هذا التدخل يختلف حسب قوة الدولة المضيفة أو ضعفها، وهو ما يمنحها القدرة علي مجابهة هذه التدخلات من قبل الشركات متعددة الجنسيات فقد نجد دولة لا تتحكم في مجرياتها السياسية مطلقاً تاركاً للشركات متعددة الجنسيات قيادة دفة القيادة ودولة مضيفة أخرى تضع حداً

لممارسة هذه الشركات المتعددة الجنسيات ورغبتها في الهيمنة على الدولة سياسيً منذ البداية .

ولعل من أبرز التدخلات السياسية التي تسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلي تحقيقها من وراء ممارستها بالدولة المضيفة هو إرغامها علي اعتناق مذاهب واتجاهات سياسية معينة بما يتوافق مع مصالحها وتوجهاتها، فقد تتدخل الشركات للتحكم في مجريات الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية وفقاً لما يحقق مصالحها ، من خلال توليها الإنفاق على الحملات الانتخابية لأحد الأحزاب أو التكتلات السياسية بالدولة المضيفة، وذلك ضمنًا لمولاتها لسياسة الدولة الأم أو لقناعتها بقدرتها علي تحصيل ما أنفقته من دعم مالي أو سياسي حال وصول الأحزاب الموالية لسدت الحكم أو البرلمان من خلال الضغط عليها لتبنى مواقف سياسية أو تشريعية تصب في مصلحتها أو مصالح دولتهم الأم، ولم تتوقف تدخلات الشركات المتعددة الجنسيات عند هذا الحد، بل تسعى إلى التدخل لإحداث الاضطرابات السياسية من خلال خلق القلاقل والتوترات لدرجة تدفعها إلى تمويل الانقلابات السياسية والنزاع المسلح للإطاحة ببعض النظم السياسية المعارضة لسياستها التدخلية بالدولة، فهي قد لا تمانع في بعض الأحوال بسقوط ضحايا في مثل هذه النزاعات، ولعل من أبرزها اغتيال رئيس الحكومة الكونغولية ( باتروس لومويا) في ١٧ يناير ١٩٦١، إذ تم التحالف بين الشركات المستفيدة من ثروات الكونغو وبعض ضباط الجيش لاغتياله ، وهو ما دفع الحكومة البلجيكية إلى الاعتذار رسمياً في ٥ فبراير ٢٠٠٣ للشعب الكنغولي عن عملية اغتياله ([1]) .

(١) انظر : د / علي بن سالم بن علي البادي ، التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات " دراسة مقارنة" ، رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ١٧٥ .

ولعل لجوء الشركات المتعددة الجنسيات إلى هذه السبل للتدخل والتحكم في الحياة السياسية والاقتصادية للدول النامية مرجعه هو البحث عن مصالحها التي تعتمد بشكل كبير على ضعف هذه الحكومات وعدم قدرتها على حل ما يواجهها من مشكلات تحول دون التخطيط من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وهو ما يُوقع هذه الدول في مغبة التخلف والعوز الاقتصادي والتجاري لتتخلف عن ركب التقدم والتنمية (١)، لتصبح – الشركات المتعددة الجنسيات- هي المستفيدة الوحيدة من وقوع الدول النامية في وحل التخلف السياسي والاقتصادي ، وهو ما حاولت الدول المتقدمة وشركاتها الاستفادة منه في مصر إبان ثورة يناير،إذ نشط دور الشركات المتعددة الجنسيات بها ، والتي تستحوذ على حصة كبيرة من السوق المصري لتكون أداة ضغط علي الحكومة المصرية آن ذاك لتتبني اتجاها سياسيا معينا – لا يصب في مصلحة البلاد الآنية والمستقبلية – بدعوى الحفاظ على حقوق الإنسان والأقليات(٢)،على أن

(١) انظر : د/ مصطفي كامل السعيد إبراهيم ، الشركات متعددة الجنسية والوطن العربي ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٢) تشير التقديرات الحديثة إلى أن عدد الشركات المتعددة الجنسيات يناهز ٦٥ ألف شركة، وقرابة ٨٥٠ ألف شركة أجنبية منتسبة لها في شتى أرجاء المعمورة، وكانت الدول المتقدمة صناعيا موطنا لنحو ٥٠ ألف شركة أي ما يناهز ٧٧ %من إجمالي الشركات المتعددة الجنسيات في العالم، أما بقية دول العالم فكانت موطنا لأكثر من ١٥ ألف شركة تمثل ما نسبة ١٣ %من تلك الشركات، وكانت حصة الدول النامية ٩٢٩٦ شركة تركزت حوالي ٦٥ %منها في جنوب وشرق آسيا، و٢٨ %في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و٥ %غرب آسيا و٢ %في إفريقيا. ويتخذ نحو ٩٠ %من أكبر ١٠٠ شركة متعددة الجنسيات غير مالية في العالم من حيث الأصول الأجنبية مقرها في الثالوث المهيمن على الاقتصاد العالمي (الولايات المتحدة، اليابان، والاتحاد الأوروبي) ويعمل أكثر من نصف هذه الشركات في مجال المعدات الكهربائية والالكترونيات والسيارات وصناعة استكشاف النفط وتوزيعه .

انظر : د/ لمزري مفيدة ، سالمي وردة ، الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية ، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، (الجزائر) جامعة قسنطينة ، المجلد ٥٠ /العدد: ١٠) ٢٠٢٠ ، ص٦ .

=

هذا الدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات غير قاصر على الدول النامية وحسب، بل قد يمتد ليشمل الدول المتقدمة ، وهو ما يظهر جلياً في الانتخابات الأمريكية ، إذ تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على العلاقات والمصالح المشتركة بين مديريها وموظفيها بمختلف فروعها بالعديد من الدول معتمدة في ذلك علي ما يمتلكه مديروها من علاقات ونفوذ داخل دولهم مما يساعدها علي المراقبة والتحكم في الحياة السياسية للدولة المضيفة ، وهو ما يمنحها فرصة التدخل لحماية مصالحها، غير أن قدرة هذه الشركات وآثار هذه التدخلات تظهر جليا وبقوة تأثير مضاعف لدى الدول النامية التي لا تملك من الأمر شيء([1]) .

لذا تسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى زيادة التدفقات المالية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر لخلق نوع من التدخل في النواحي السياسية للدولة، وبصفة خاصة حال تزايد مبيعاتها السنوية عن مبيعات الشركات المحلية، أو تحكمت الشركات الأجنبية في إحدى أو بعض الخدمات الأساسية في الدولة المضيفة أو عند تعارض مصالح الشركات الأجنبية مع المصالح القومية للدول المضيفة، وهو ما حدث في شيلي من قبل الشركات الأمريكية والتي كانت تركز استثماراتها في خدمتي التلغراف والتليفون الدولي، مما جعل تلك الشركات تتحكم في أهم الخدمات في شيلي، وهو ما يؤكد التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر علي الدول النامية، والمتمثل في زيادة درجة التبعية الاقتصادية، وهو ما أكد عليه الماركسيون الجدد وغيرهم ، إذ وجدوا أن تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات التصدير في الدول المضيفة أدى إلى

=

file:///C:/Users/DELL/Downloads/%
%20countries%20%C3%A9conomise%20(3).pdf

(١) انظر : د/ مصطفي كامل السعيد إبراهيم ، الشركات متعددة الجنسية والوطن العربي ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .

زيادة درجة التبعية، وتم تبرير ذلك باعتماد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على استيراد متطلبات التصدير من الدول الأم، وبالتالي تتوقف حصيلة صادرات هذه الشركات- والتي تمثل صادرات الدول المضيفة -على مدى توفير تلك المتطلبات الإنتاجية من الدول الأم ([1]) .

**ثانياً –تقليص الدور السيادي للدول النامية:**

لم يكن يدور في خلد الدول التي حاولت جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حينما قدمت حوافز استثمارية للشركات المتعددة الجنسيات كسبيل لتنمية أنها ستتنازل عن جزء من سيادتها الوطنية كمقابل لتحقيق التنمية المنشودة ([2])، فعلى الرغم من التزامها بالقوانين الوطنية فيما يتعلق بنشأة الشركة وتأسيسها كشخصية معنوية مستقلة([3])، إلا أن الشركات المتعددة الجنسية تعمل على تقليص الدور السيادي للدول النامية من خلال اتباعها للعديد من السبل التي تتنوع بين خلق جهاز أمن خاص بها مع الاستغناء عن الأجهزة الأمنية في الدول المضيفة لنشاطاتها وعدم التزامها بالقوانين الوطنية كقوانين التأمين والأجور وحقوق العمال وتكوين أجهزة اتصال لاسلكي

(١) انظر: د/ معاوية أحمد حسين ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة،2014م ، ص١٣ .

https://www.kau.edu.sa/Files/320/Researches/66728_38265.pdf

(٢) إذ تعني السيادة بأنها السلطة العليا والمطلقة بما تتميز من إلزام وشمولية مع الانفراد بالحكم سواء ما تعلق بالشئون الداخلية أو الخارجية للدولة ، وتتعدد أنواع السيادة التي يمكن أن تسبغ بها الدولة بين سيادة مكتملة وسيادة ناقصة (تابعة – محمية – مشمولة بالوصاية ) ، إلا أن السيادة المنشود لدى الدول قد لحقها تغيرات نتيجة التطورات التي لحق العلاقات الدولية وما لحق الاقتصاد الدولي من عولمة . انظر : د/ مغيلي مليكة ، الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدول ، المرجع السابق ، ص٤٩ .

(٣) انظر :

Bouhacene (M) , Droit international de la coopération industriel , ed O.P.U PUBLISUD Alger ,1982 , p.35 .

وشركات بريد خاصة،وهو ما ينطبق علي إجراءات التحكيم لحسم النزاعات بين الأطراف خاصة المتعلقة بالعمال والإدارة، إذ لا تلتزم بالقوانين الوطنية ، كما أنها تعتمد على خلق وسائلها النقدية الخاصة كبطاقات الائتمان التي لا تخضع عادة لإشراف السلطات النقدية بالدولة المضيفة.

تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الشركات يسهم بشكل كبير في إحداث تغييرات بنظم الحكم، ولعل تجربة شيلي خير مثال على ذلك، عندما تمكنت المخابرات الأمريكية من مساعدة الانقلاب بعد التنسيق مع شركة التلغراف الأمريكية لإحداث قلاقل واضطرابات ضد النظام القائم والتي استغلها الجيش الشيلي في إحداث انقلاب عسكري فقد فيه رئيس الدولة حياته ،ولعل ذلك هو ما يمكن من خلالها تبرير نشوب العديد من الصراعات في أنحاء العالم دون وجود ما يبرره سوى أنها من توجيهات الشركات المتعددة الجنسيات ،وذلك سعي منها إلى تحقيق ما تصبو إليه من مكاسب تختلف وتتنوع حسب رغباتها الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية ، والتي يمكن جمعها تحت مظلة تكريس التبعية واستمرارها .

غير أن تبعية الدول النامية والسعي الدؤوب من الدول المتقدمة إلى تكريسها لا يتم دون رغبتها- الدول النامية - في كثير من الأحوال، وإنما قد يتم ذلك بناء على موافقة الدول النامية وذلك حال سعيها إلى التحالف مع الشركات المتعددة الجنسيات في سبيل تحقيق استراتيجيتها، إلا أن الاستمرار في اتباع هذا السبيل يجعل منها دولة هشه وخاوية على عروشها وذلك لتنازلها الطوعي عن سيادتها في المجال التشريعي بما يمنعها من اتخاذ أي من الخطوات الإصلاحية للاقتصاد حال تعثرها دون الرجوع إلى الشركات التي تأبى أن تتنازل عن حقها في الأرباح وحماية استثماراتها وفقاً لما يحقق مصالحها فقط ، دون البحث عن حق الدول النامية في تحقيق الرفاهية والتنمية المستدامة لشعوبها ، لذا يجب على الدول النامية أن تعي جيداً أن التحالف مع الشركات

ليس إلا جزءً واحداً لأرباح الاقتصاد المحلي في مجال الاقتصاد عابر الحدود مع الأخذ في الاعتبار محاولات الشركات المتعددة الجنسيات الحثيثة من أجل تدويل الحياة الاقتصادية في العالم بأسره لا تمثل عنصراً مواتياً لقيام دولة وطنية جديدة- وحتى النشاط الذي يتم بمشاركتها لكن تحت سيطرة هذه الشركات- إذ لن يؤدي إلى استقلال الرأسمالية المحلية بسوقها(١)، وإنما يعمل ذلك على ربط الاقتصاد بالشركات الدولية ليصبح فيما بينهم تكامل تحت هيمنة الاحتكارات الدولية، وهو ما يدفع ببعض رعايا الدولة المضيفة إلى أوضاع التهميش اقتصاديا، فالتطور القوي للاقتصاد الوطني يتحدد بتطبيق برامج النمو الاقتصادي المستقل والموجه داخلياً لصالح إشباع الحاجات الاجتماعية والثقافية لأغلبية المجتمع بالدول النامية ،إذ بإمكان الشركات التأثير على خصائص النظام الاجتماعي والسياسي .

على أن عظم سيادة الدولة تتجلي فيما تمتلكه من إرادة وحرية في وضع الخطة العامة بها بما يخدم رغبتها في التنمية المستدامة ، لذا كان للشركات المتعددة الجنسيات تأثيراً مباشراً وقوياً على قدرة الدول -خاصة النامية - في بسط سيطرتها وسيادتها على السياسات المتبعة على أراضيها نتيجة لتدخل هذه الشركات في وضع مثل هذه السياسات بما يتوافق مع مصالحها ، وذلك من خلال ولوج الدول النامية لطريق الاعتماد على هذه الشركات أو عملائها في رسم سياستها الداخلية ، إما بناءً على الرغبة الصريحة للدولة المضيفة نتيجة عدم امتلاكها للخبرات الوطنية اللازمة لوضع السياسات الداخلية بما يتوافق مع احتياجاتها ومواردها أو نتيجة لضعف الحكومات وعدم قدرتها على منع المحاولات التدخلية لهذه الشركات ورغبتها في فرض

(١) انظر : د/ سالم أحمد الفرجاني ، المساهمة الأجنبية في الاستثمار المحلي والمحازير ، مؤتمر الاستثمار والتمويل ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، ٢٠٠٥ ، ص ٧،٨ .

السيطرة واليهمنة عليها ، ولعل من أبرز هذه السياسات هو تدخلها في تحديد حجم الإنتاج مع اعتماد التقسيم الجغرافي ، وهو ما يؤثر على حجم تواجد الشركات المحلية بالأسواق الوطنية والذي يخضع لرغبات الشركات المتعددة الجنسيات .

وانطلاق من الشعور المتنامي لدى الشركات المتعددة الجنسيات بهيمنتها على الدولة المضيفة خاصة النامية فإنها تحاول جاهدة للوصول بهذه الهيمنة إلى القمة لتعانق عنان السماء ، فلا تجعل من التشريعات الوطنية محلاً من الإعراب، لتخلع عنها عباءة الإلزام خاصة فيما يتعلق بالتعويضات التي قد تكون موضوع لحكم قضائي وطني، فهي لا ترى في القضاء الوطني للدولة المضيفة الملاذ لحل ما قد ينشب من نزاع (١) .

(١) انظر : د/ مغيلي مليكة ، الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدول، المرجع السابق ، ص ٥٦.

**الخاتمة** :

تعد الشركات المتعددة الجنسيات إحدى السبل التي تلجأ إليها الدول النامية لمساعدتها علي التنمية المستدامة والنهوض باقتصادها الوطني، إلا أن لجوء الدول النامية إلى هذا النوع من الشركات يتم بطريقة عشوائية وغير مدروسة، وهو ما يجعل من هذه الشركات سيف مسلط علي اقتصاد الدول النامية وشركاتها الوطنية ، لذا يجب علي الدول النامية أن تضع هذه الشركات موضع الدراسة وفقاً لما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية وبما لا يجعل منها سبيلاً للهيمنة عليها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً لتصبح سبيلاً لدعم الاقتصاد الوطني ،وهو ما بادرنا للقيام به في محاولة لتقديم فهم أكثر تعمقاً لهذه الشركات وتأثيرها على الاقتصاد الوطني ، وذلك حينما تناولنا بالدراسة في المبحث التمهيدي ماهية الشركات المتعددة الجنسيات ، كما تناولنا كيفية الاستعانة بالشركات المتعددة الجنسيات كوسيلة لدعم الدول النامية وسبل الاستفادة المثلى منها في سبيل إنعاش الاقتصاد الناشئة والمتعثرة وذلك في المبحث الأول،كما تناولنا في المبحث الثاني : الشركات المتعددة الجنسيات كوسيلة هيمنة على الدول النامية .

النتائج :

١- تعد الشركات المتعددة الجنسيات إحدى أهم وسائل دعم الاقتصاديات الناشئة والنامية .

٢- لا يمكن التسليم بأن الشركات المتعددة الجنسيات قد أتت إلى الدول النامية لتقديم المساعدة لها وحسب بل تسعى إلى جني الأرباح والمكاسب المادية وغير المادية .

٣- تمتلك الدول النامية فرص عظيمة إذا ما جعلت من الشركات المتعددة الجنسيات أداة للتنمية وليس للهيمنة .

٤- تدخل المشرع المصري بالمعالجة التشريعية فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر يحتاج إلي مراجعة تشريعية لتعديل، لعدم تناسب هذه النصوص مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن لمصر .

٥- المخاوف التي تنتاب الدول النامية من الاستعانة بالشركات متعددة الجنسيات تعود إلى الخلفية الاستعمارية التي عانت منها الدول النامية .

٦- تقدم الشركات المتعددة الجنسيات لاقتصاديات الدول النامية دعم يساعدها علي إختزال سنوات طوال من المحاولات بما تمتلكه من خبرات .

٧- تمنح الشركات المتعددة الجنسيات الدول النامية علي أمتلاك قاعدة تكنولوجية تمكنها من التنمية .

٨- تساعد الشركات المتعددة الجنسيات علي الدول المضيفة فرصة تصويب الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي تعاني منها الدول النامية الناجمة عن الفقر والفساد .

التوصيات :

١- نوصي المشرع بالدول النامية بضرورة الاكتراث كثيرا عند وضع النصوص التشريعية الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر ، لجعلها خدمة للاقتصاد الوطني والحفاظ علي مصالحة الحالية والمستقبيلة .

٢- نوصى الدول النامية ومن بينها مصر بدراسة جدية اللجوء إلى الشركات المتعددة الجنسيات ، فقد يصبح من غير المجدي اللجوء إلى الشركات المتعددة الجنسيات لدول مجدية بالنسبة لدولة أخرى فمدى جدارتها يجب أن يخضع للدراسة المتأنية والدقيقة من قبل الخبراء والمتخصصين .

٣- نوصى الدول النامية بضرورة دراسة المجالات التي يمكن الاستعانة بالشركات المتعددة الجنسيات كسبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية، فقد يحتاج الاقتصاد الوطني إلى الاستعانة بها لإنشاء الصناعات أو المشروعات التي تساعد الاقتصاد الوطني علي النهوض والازدهار.

٤- نوصي الدول النامية بوضع السوق المحلي موضع الدراسة لدراسة احتياجاته وسبل الاستفادة من الشركات المتعددة الجنسيات ، ولعل ذلك مرجعه هو إخضاع السوق لسيطرة الدولة وعدم تركه خاضع لرغبات الشركات المتعددة الجنسيات وتوجهاتها ، بما يمنحها فرصة إحكام سيطرتها وهيمنتها عليه ، وهو ما من شأنه وضع الدول النامية في قبضة الدول المتقدمة وشركاتها .

٥- نوصي الدول النامية بوضع قواعد وآليات لاستثمار الشركات متعددة الجنسيات على أراضيها ، وذلك في محاولة من الدول المضيفة على كبح جماح الشركات المتعددة الجنسيات وتوجهاتها بما يمنحها الحق أو المجال إلى التأثير السلبي على توجهات الدولة أو مواقفها السياسية .

٦- نوصي الدول النامية بضرورة عدم الانسياق غير المدروس وراء رغباتها بالتنمية والانعاش للاقتصاد والتجارة لتضع الاقتصاد الوطني تحت هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات ، وهو ما من شأنه أن يجعل الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات أكثر تأثيراً علي الحياة السياسية والاجتماعية للدولة المضيفة .

٧- نوصي الدول النامية بضرورة الاستفادة من الشركات المتعددة الجنسيات لجعلها وسيلة لدعم الاقتصاد والحياة التجارية ، من خلال الاستعانة بالخبراء من أجل وضح استراتيجية واضحة المعالم للاستفادة المثلى منها في محاولة لتجنب هيمنتها أو سيطرتها .

## المراجع :


**أولاً - المراجع العربية :**

**أ- المراجع العامة والمتخصصة:**

- د/ ابراهيم سيد أحمد ، العقود والشركات التجارية ، دار الجامعة الجديدة ، الطبعة الاولي ، ١٩٩٩.
- د/ بطرس بطرس غالي ، المدخل الي علم السياسة ، المكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٩ .
- د/خليل فكتور تادرس ، المركز المسيطر للمشروع في السوق المعنية علي ضوء أحكام قوانين حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحكتارية دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٧ .
- د/ حسين فتحي ، التنظيم القانوني لاسترداد وشراء الشركة لأسهمها ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٦ .
- د/ سامي عبدالباقي أبو صالح ، إساءة استغلال المركز المسيطر في العلاقات التجارية ، القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ الخاص بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحكتارية – دراسة تحليلية مقارنة ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥ .
- د/ سيد طه بدوي ، دور الشركات العابرة للحدود في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الدول النامية ، (في ظل تطبيق اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة "تريمز "TRIMS) ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥ .
- د/ شريف محمد غنام ، الإفلاس الدولي للشركات متعددة الجنسيات ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٦ .

- د/ صفوت عبدالسلام عوض الله ، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية من احلال الواردات الي الاصلاح الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، ٢٠١٣.
- _____ ، *منظمة التجارية العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر : F.D.I دراسة تحليلية للآثار المحتملة لاتفاق التريمز(TRIMS) على تطور حركة الاستثمارالأجنبي المباشر الى الدول النامية* ، دار النهضة العربية ،٢٠٠٤ .
- د/ عبدالحميد الشواربي ، موسوعة الشركات التجارية (شركات الاشخاص والأموال والاستثمار) ، المركز القمي للاصدارات القانونية ، الطبعة الثانية ، ٢٠١٥ .
- د/ عبدالفتاح محمد عبدالفتاح ، أنظمة الاستثمار في مصر في ضوء التجارب الدولية والمتغيرات الاقتصادية العالمية ، دار النهضة العربية ،٢٠١٥ .
- د/ عوني محمد الفخري ، النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات والعولمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
- د/ مصطفي كامل السعيد إبراهيم ، الشركات متعددة الجنسية والوطن العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .
- د / منى السيد عادل عمار ، آليات نقل التكنولوجيا الدوائية وفقاً لاتفاقية التريبس والقانونين المصري والفرنسي (الصعوبات وسبل التغلب عليها) ، دار النهضة العربية ،٢٠١٩ .
- د/ منى محمود مصطفي ، الحماية الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر ودور التحكيم في تسوية منزاعات الاستثمار ، دار النهضة العربية ١٩٩٨ .
- _____ ، الحماية الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر ودور التحكيم في تسوية منازعات الاستثمار ، دار النهضة العربية ،١٩٩٠.

- د/ نهاد أحمد إبراهيم السيد ، الاستحواذ على الشركات التجارية ، دار النهضة العربية ، ٢٠١٤ .

- / يحيي عبدالرحمن رضا ، الجوانب القانونية لمجموعة الشركات عبر الوطنية ، دار النهضة العربية ،١٩٩٤ .

ب- الرسائل العلمية :

- د/ أحمد رجب عبدالخالق قرشم ، الشركات الدولية ذات النشاط وأشرها في تطوير الاستثمارالأجنبي المباشر في مصر والدول النامية ، رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٦ .
- د/ أحمد عبدالله يعقوب عبداللطيف ، الإصلاح التشريعي وأثرة علي الاستثمار الاجنبي " دراسة مقارنة " ، رسالة دكتوراة جامعة عين شمس ، ٢٠٢١ .
- د/ أيمن عبدالمجيد عرابي رضا ، الدور السلبي للشركات متعددة الجنسية في عمليات غسل الأموال وسبل مراقبتها ، رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة ،٢٠١٦ .
- د/ تهاني عنيزان صالح الرشيدي ، الضمانات القانونية للاستثمارات الاجنبية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية طبقا للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ، دراسة مقارنة مع القانون المصري ،رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٥.
- د/ جميل عبدالرحمان صابوني ، التهرب الضريبي الدولي للشركات عابرة القوميات ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراة ، جامعة عين شمس ،٢٠٠٥ .
- د/ صفوت أحمد عبدالحفيظ أحمد ، دور الاستثمار الأجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص "دراسة مقارنة " ، وسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة عين شمس ، ١٩٩٩.

- د/ عبدالله الصعيدي ، عالم المالية العامة النفقات العامة الايرادات العامة الموازنة العامة ، دار النهضة العربية ، الطبعة ٢٠٠٧.
- د / علي بن سالم بن علي البادي ، التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات " دراسة مقارنة" ، رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٤ .
- د/ غسان علي علي ، الاستثمارات الأجنبية ودور التحكيم في تسوية المنازعات التي قد تثور بصددها ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ .
- د/ مغيلي مليكة ، الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدول ، رسالة ماجستير جامعة خميس مليانة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٣/ ٢٠١٤ .
- د/ منى السيد عادل عمار ، الحماية القانونية لبراءات الاختراع في مجال الدواء ، رسالة دكتوراه ،جامعة طنطا ، ٢٠١٧ .
- د/هند محمد مصطفي ، وسائل تسوية منازعات الاستثمار الاجنبي ، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة ، ٢٠١٥ .

ج- الدوريات العربية :

- د/ أحمد عبدالرحمن الملحم ، مدي مخالفة الاندماج والسيطرة لأحكام المنافسة التجارية ، دراسة تحليلية مقارنة بين القانونيين الامريكي والأوروبي مع الاشارة الي الوضع في الكويت ، مجلة الحقوق ، السنة التاسعة عشرة ، العدد الثالث ، جامعة الكويت ، ١٩٩٥ .
- د / أحمد عبدالعزيز ، د/ جاسم زكريا ، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد الخامس والثمانون / ٢٠١٠ ، سوريا .

- د/ أبو العلا علي أبو العلا النمر ، نظرة انتقادية للسياسة التشريعية المصرية في مجال الاستثمار ونقل التكنولوجيا ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، السنة الرابعة والأربعون ، يوليو ٢٠٠٢ .
- د/ حسن زعرور ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، العدد ٢٥ ، تموز ١٩٩٨ ، منشورة علي الموقع التالي :

https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%

- د/ سالم أحمد الفرجاني ، المساهمة الأجنبية في الاستثمار المحلي والمحازير ، مؤتمر الاستثمار والتمويل ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، ٢٠٠٥ .
- د/ سرمد كوكب الجميل ، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية ، التحديات والخيارات ، مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل ،٢٠٠٣ .
- كريستين لاغارد ، تعبئة الإيرادات والنظام الضريبي الاولي: مقومان أساسيان في اقتصادات القرن الحاي والعشرين ، أبو ظبي في ٢٢ فبراير ٢١٠٢ .

https://www.imf.org/external/arabic/np/speeches/2016/022216a.pdf

- د/ لمزري مفيدة ، سالمي وردة ، الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية ، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، (الجزائر) جامعة قسنطينة ، المجلد ٠٥ /العـدد: ٠١) ٢٠٢٠ <

file:///C:/Users/DELL/Downloads/%%20countries%A9conomise%20(3).pdf

- د/ معاوية أحمد حسين ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة،2014م .

https://www.kau.edu.sa/Files/320/Researches/66728_3826 5.pdf

- د/ منى السيد عادل عبدالشافي ، نقل التكنولوجيا الدوائية لاتفاقية التريبس (الصعوبات وسبل التغلب عليها ) ، أعمال مؤتمر القانون والتكنولوجيا ، المنعقد في الفترة من التاسع الي الحادى عشر من شهر ديسمبر سنة ٢٠١٧ بكلية الحقوق جامعة عين شمس ، الجزء الأول ،ديسمبر ٢٠١٧ .
- د/ منى قاسم ، الشركات متعددة الجنسية وأهميتها في الاقتصاد العالمي ، منشورت بنك مصر ، السنة الحادية والأربعون ، العدد الأول ١٩٩٩ .
- د/ جهاد أبو السندس ، د/ غازي المومني ، أثر الاستثمارات غير الأردنية علي ربحية الأسهم ومخاطرها (دراسة حالة الشركات الصناعية في الاردن) ، مجلة آفاق الاقتصادية ، الأمارات العربية المتحدة ، المجلد ٢٧، العدد ١٠٧ ، ٢٠٠٦ .
- منظمة الشفافية الدولية يرجي مراجعة التقرير بعنوان " الشفافية في تقارير الشركات الكبرى : تقييم الشركات متعددة الجنسيات في الأسواق الناشئة" ، جمعية الشفافية الكويتية ، ٢٠١٣ .
- المركز الديمقراطى العربى ، الشركات المتعددة الجنسية والدول النامية "منافع ومآخذ" ، 31.يناير ٢٠١٦ ، https://democraticac.de/?p=26786
- المبادئ التوجيهية بشأن الاعمال التجارية وحقوق الانسان يرجي مراجعة ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، المنشور علي الموقع التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84

**د- المواقع العربية :**

- **د/حسين عبد المطلب الأسرج، استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر، سلسلة رسائل البنك الصناعي الكويت، .**

**https://books.google.com.eg/books?id=ZncYBAAAQBAJ&pg=PT9**

- **د/ محمد يوسف ، منحة المنافسة في عصر الاحتكارات ، جريدة الشروق ، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٨ ، منشور علي الموقع التالي:**

**https://www.shorouknews.com/columns/view.asb4-9d42-b5c23d5372ee**

- **كريم عبيس حسان العزاوي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي(الأهمية والفرص المتاحة) ، ص ١٤٥ ، منشور علي الموقع التالي :**

**https://www.ta3lime.com/showthread.php?t=6023**

- **د/محمد نبيل الشيمي،الشركات متعدده الجنسيه، الشركات متعدده الجنسية، يناير ٢٠١٠ .منشور علي الموقع التالي :**

**http://arabic.rt.com/forum/showthread.php?t=5208 8**

- **ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، 2فبراير ٢٠٢١ ، الموقع التالي :**

**https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%%D9%8A%D8%A9**

**ثانياً- المراجع الاجنبية :**

**أ- المراجع المتخصصة :**


- **Abou kahf (A) , foreign direct investment in developing countries , Ph.D, Thesis, university of strathclyde Glasgow , 1985.**
- **Bouhacene (M) , Droit international de la coopération industriel , ed O.P.U PUBLISUD Alger ,1982.**
- **Carney (W), Mergers and acquisition , Walters Kluwer, 2009 .**
- **Fobete (D) ,Multinational corporation and third world development, Research Paper (postgraduate), 2005 .**
- **Mehdi (H), Le regime des investissement en Algerie , litec , Paris ,2000 .**
- **Mahfoud (B) , Droit international de la coopération industrielle ,edition O.P.U.publisud , Alger ,1982 .**
- **Micheal Z. Brooke, H. Lee Remmers, La stratégie de l'entreprisemultinationale, traduit de l'anglais Par: Lutfalla Michel, Paris, France, 1973 .**
- **Patrick (D) , L'entreprise de droit international , RGDIP , Tom108 , Paris 2004 .**

- **Rachid (Z) Le régime de l'investissement international en Algérie ,RASJEP, Volume 31 , NO 03 ,1991.**
- **Salah (N.M) , Analyse du code des investissements 93/12 du 05 Octobre 1993, thèses pour l'obtention du diplôme de magister, Institut de droit et des sciences Administratives , Universite d Alger 1996.**

**ب- المواقع الاجنبية :**

- **Amal (M) ,The Internationalization of Multinational Companies (MNCs): An intrasector comparison among firms from developing and developed countries , Rio de Janeriro /RJ-25a29 de setembro de 2010 , http://www.anpad.org.br/admin/pdf/eso713.pdf**
- **Bilir(K), Chor (D)&Manova(K),Host-country financial development and multinational activity, May 2019 ,https://voxeu.org/article/host-country-financial-development-and-multinational-activity**
- **Byun (H-Y) , Wang(Y) , Technology transfer and multinational corporations: The case of South Korea , Summer 1995 , https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/104900128**

- **Chen (J) ,Multinational Corporation (MNC) , Updated Mar 9, 2021,**

  **https://www.investopedia.com/terms/m/multinationalcorporation.asp**

- **CFI,What is a Multinational Corporation (MNC)? , 2021 , https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/strategy/multinational-corporation/**

- **Fazal (S) ,A Review on Technology Transfer in Context of Multinational Corporations, November 2014, https://www.researchgate.net/publication/277137351_A_Review_on_Technology_Transfer_in_Context_of_Multinational_Corporations**

- **MultinationalCorporationsMNCs: BeyondTheprofitMotive , report , Share The World's Resources , 03 October 2006**

  **https://sharing.org/information-centre/reports/multinational-corporations-mncs-beyond-profit-motive**

- **QIANG (C), YAN LIU & STEENBERGEN (V) , Foreign direct investment can help global value chain integration , MAY 13, 2021 ,**

https://blogs.worldbank.org/psd/foreign-direct-investment-can-help-global-value-chain-integration

- Thakur (M)&Vaidya (D) , Holding Company (Parent Company) , wallStreetMojo , 2021,

https://www.wallstreetmojo.com/holding-parent-company/

- The Transfer Of Technologies Of Multinational Corporations Economics Essay,UKEssays, November 2018, https://www.ukessays.com/essays/economics/the-transfer-of-technologies-of-multinational-corporations-economics-essay.php

- UNITED NATIONS , Part 2– FOREIGN DIRECT INVESTMENT, MARKET STRUCTURE AND COMPETITION POLICY , World Investment Report 1997,

https://worldinvestmentreport.unctad.org/wir1997/part-2-foreign-direct-investment-market-structure-and-competition-policy/

- Draft Universal Human Rights Guidelines for Companies, Introduction, U.N. Doc.E/CN.4/Sub.2/2001/WG.2/WP.1 (2001). http://hrlibrary.umn.edu/links/draftguidelines-intro.html#_ftn54